كتاب من اوائل شرح اشارات للنصير الطوسي في الحكمة الفلسفية

كتاب في الحكمة

قسم المطبوعة

3417.

عدد ٥٩ ورقة

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين
السلطان ابن السلطان السلطان الغازي
محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع وتدبر
حرره الفقير احمد شيخ زاده المفتش باوقاف
الحرمين الشريفين
عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتمجيده وهدانا الى
تصدير الكلام بتحميده والهمنا الاقرار بكلمة توحيده
وبعثنا على طلب الحق وتمهيده وصلوته على المصطفين من
عبيده خصوصا على محمد واله المخصوصين بتاييده
وبعد فلما كان اكمل المعارف واجلها شانا واصدق
العلوم واوثقها تبيانا هو المعارف الحقيقية والعلوم
اليقينية كذلك اشرف ما ينسب الى الحقيقة واليقين
من جملتها واولاها بان يوقف الهمة طول العمر على
قنيتها هو معرفة اعيان الموجودات المرتبة المبتدئة من
موجدها ومبداها والعلم باسباب الكائنات المتسلسلة
المنتهية الى غايتها ومنتهاها وذلك هو الفن الموسوم بالحكمة
النظرية التي يستسعد باقتنائها النفوس البشرية وكان المتقدمون
من الفائزين بها تفضلوا على من بعدهم بالتاسيس والتمهيد كذلك
المتاخرون الخائضون فيها قضوا حق من قبلها بالتلخيص و
التجريد وكان الشيخ الرئيس ابا علي الحسين بن عبد الله بن سينا
شكر الله سعيه كان من المتاخرين مؤيدا بالنظر الثاقب والحدس
الصائب موفقا في تهذيب الكلام وتقريب المرام معتنيا
بتمهيد القواعد وتقييد الاوابد مجتهدا في تحرير الفوائد و

وتجريدها عن الزوائد كذلك كتاب الاشارات والتنبيهات
من تصانيفه وكتبه كما وسمه هو به مشتمل على اشارات الى
مطالب هي الامهات مشحون بتنبيهات على مباحث هي المهمات
مملو بجواهر كلها كالفصوص محتو على كلمات يجري اكثرها مجرى
النصوص متضمن لبيانات معجزة في عبارات موجزة وتلويحات
رايقة لكمالات شايقة قد استوقف الهمم العالية على الاكتناه
بمعانيه واستقصر الامال الواقفة دون الاطلاع على فحاويه
وقد شرحه فيمن شرحه الفاضل العلامة فخر الدين ملك
المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي جزاه
الله خيرا فجهد في تفسير ما خفي منه باوضح تفسير واجتهد
في تعبير ما التبس فيه باحسن تعبير وسلك في تتبع ما قصد
طريقة الاقتفاء وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج
الاستقصاء الا انه بالغ في الرد على صاحبه اثناء المقال وجاوز
في بعض قواعده حد الاعتدال فهو بتلك المساعي لم يزده
الا قدحا ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحه جرحا ومن
شرط الشارحين ان يبذلوا النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر
الاستطاعة وان يذبوا عما قد تكفلوا ايضاحه بما يذب
به صاحب تلك الصناعة ليكونوا شارحين غير ناقضين و
مفسرين غير معترضين اللهم الا اذا عثروا على شيء لا يمكن
حمله على وجه صحيح فحينئذ ينبغي ان ينبهوا عليه بتعريض او
تصريح متمسكين بذيل العدل والانصاف متجنبين عن البغي و

الانتصاف فان الى الله الرجعى وهو احق بان يخشى
ولقد سالنى بعض اجلة الخلان من الاحبة الخلصان
وهو المجلس الرفيع ربيب الدولة وشهاب الملة قدوة
الحكماء والاطبا سيد الاكابر والفضلا بلغه الله ما يتمناه
واحسن منقلبه ومثواه ان اقرر ما تقرر عندى مع قلة
البضاعة واورد ما قبض عليه يدي مع قصور الباع
فى الصناعة من معانى الكتاب المذكورة ومقاصده
وما يقتضى ايضاحه مما هو مبنى على مبانيه وقواعده
مما تعلمته من المعلمين المعاصرين والاقدمين او
استفدته من الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة
او استنبطته بنظرى القاصر وفكرى الفاتر واشير الى اجوبة
بعض ما اعترض به الفاضل الشارح مما ليس فى مسايل الكتاب
بقادح واتلقى ما يتوجه منه عليها بالاعتراف مراعيا فى
ذلك شريطة الانصاف واغمض عما لا يجدي بطائل ولا
يرجع الى حاصل غير ملتزم فى جميع ذلك حكاية الفاظه
كما اوردها بل مقتصرا على ذكر المقاصد التى قصدها
مخافة الاطناب المؤدى الى الاسهاب وان بقيت انشاء
الله تعالى ان اوسمه بحل مشكلات الاشارات بعد ان
اتممه وارجو ان يغفر لى ربى خطيئاتى ويعذرنى من يعثر
على هفواتى فانى للخطايا لمقترف وبالقصور والعجز لمعترف
ومن الله التوفيق واليه انتهاء الطريق صدر الكتاب

قوله الشيخ احمد الله على حسن توفيقه واساله هداية
طريقه والهام الحق بتحقيقه اقول الفاضل الشارح ان هذه
المعانى يمكن ان يحمل على كل واحد من مراتب النفس الانسانية
بحسب قوتيها النظرية والعملية بين حدي النقصان و
الكمال اما النظرية فلان جودة الترقى من العقل الهيولانى
الذي من شانه الاستعداد المحض باستعمال الحواس الى
العقل بالملكة الذي من شانه ادراك المعقولات الاولى
اعنى البديهيات لا يكون الا بحسن توفيقه تعالى
وجودة الانتقال من العقل بالملكة الى العقل بالفعل
الذي من شانه ادراك المعقولات الثانية اعنى المكتسبة
لا ياتى الا بهداية الله تعالى الى سواء الطريق دون
مضلاتها وحصول المستفاد اعنى العقود اليقينية
التى هى غاية السلوك لا يمكن الا بالهام الحق بتحقيقه فان
جميع ما يتقدمها من المقدمات وغيرها لا يفعل فى
النفس الا اعدادا اما لقبول ذلك الفيض من مفيضه
واما العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع
الحقة والنواميس الالهية انما يكون بحسن توفيقه و
تزكية الباطن من الملكات الردية يكون بهدايته وتحلية
السر بالصور القدسية يكون بالهامه واقول الطالب
السالك يرى فى بدو سلوكه ان مطالبه انما تحصل
بسعيه وكده وبتوفيق الله تعالى اياه فى ذلك وهو جعل

الاسباب متوافقة فی التسبب ثم انه اذا امعن فی السلوک
علم انه لا یقدر علی السلوک الا بهدایة الله تعالی الی الطریق
السوی واذا قارب المنتهی ظهر له انه لیس فیما یحاولک
من الکمالات الا قابلا لما یفیض علیه من الفاعل الاول
جل ذکره فظاهر انه یری فی کل حاله من الاحوال الثلث
ان لله تعالی فی ذلک تاثیرا ولنفسه تاثیرا الا ان ماینسبه
الی نفسه من التاثیر فی الحالة الاولی اکثر مما ینسبه الی الله
تعالی وفی الحالة الثانیة قریب منه وفی الحالة الثالثة
اقل منه وانما یختلف اراؤه بحسب استکماله قلیلا قلیلا
فالشیخ عبر بالتوفیق والهدایة والالهام عن غایة ما یتمناه
الطالب من الله تعالی فی الاحوال الثلث مما یراه سببا
لانجاح مرامه ثم نبه المتعلم بما افتتح به کتابه علی انه ینبغی له
اذا دخل فی زمرة الطالبین ان یحمد الله تعالی علی ما تیسر له من
التوفیق للخوض فی الطلب والسلوک ویسأله ما یرجوه من الهدایة
والالهام لیتم له بهما الوصول الی المنتهی فان بما طالبه قوله
وان نصلی علی المصطفین من عباده لرسالته وخصوصا
علی محمد واله ایها الحریص علی تحقیق الحق انی مهد الیک
فی هذه الاشارات والتنبیهات اصولا وجملا من الحکمة
ان اخذت الفطانة بیدک سهل علیک تفریعها وتفصیلها
الفروع لاصلها کالجزئیات لکلیتها مثاله زید وعمرو للانسان
والتفصیل لجملته کالاجزاء لکلها مثاله زحل والمشتری

للمتحیرة فالفروع غیر موجودة فی الاصل بالفعل بخلاف
التفصیل الموجود فی الجملة بالفعل وان لم یکن مذکورا معه
بالفعل واخراج الفروع الی الفعل یحتاج الی تصرف زاید
فی الاصل وهو المسمی بالتفریع فلذلک قال سهل علیک تفریعها
ولم یقل ظهر او بان لک فروعها قوله ومبتدی من علم
المنطق ومنتقل عنه الی علم الطبیعة وما قبله الابتداء
بالمنطق واجب لکونه آلة فی تعلم سایر العلوم واما الطبیعة
فهی المبداء الاول لحرکة ما هی فیه اعنی الجسم الطبیعی ولسکونه
بالذات والعلم المنسوب الیها هو العلم المسمی بالطبیعیات
لا العلم بالطبیعة نفسها فانه احد مسایل العلم المنسوب
الی ما قبلها ومبادی الطبیعة من المجردات انما یکون
قبلها فی نفس الامر قبلیة بالذات والعلیة وبالشرف
ویکون بعدها بالنسبة الینا بعدیة بالوضع فانا ندرک
المحسوسات بحواسنا اولا ثم المعقولات بعقولنا ثانیا و
لذلک قدم المعلم الاول الطبیعیات علی العلم بمبادیها
فالعلم بمبادی الطبیعة وبما یجری مجراها من الامور
العامة قد یسمی علم ما قبل الطبیعة لاول الاعتبارین
وعلم ما بعدها لثانیهما وهو الفلسفة الاولی وله تقدم
باعتبار اخر علی علم الطبیعة وغیره من العلوم وذلک لکونه
مشتملا علی بیان اکثر مبادیها الموضوعة فیها والعلم
بالمبادی اقدم من العلم بما له المبادی وانما عنی الشیخ

بقوله وما قبله هذا التقدم لا الذي سبق لان الضمير فيه عايد
الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى لا يسعى علم ما قبل علم
الطبيعة ولو كان الشيخ يعني الاعتبار الاول لقال وما قبلها
وما ذكره الفاضل الشارح من كون الالهي متاخرا عن الطبيعي
في التعليم بحسب الاغلب الا ان الشيخ لما اثبت الاول و
صفاته بما لا يبتني على الطبيعيات فصار الالهي متقدما
في كتابه هذا بالوجهين ولاجل ذلك سماه بما قبل الطبيعة
كلام غير محصل لما مر ولان الشيخ انما اثبت الاول وصفاته
في هذا الكتاب بما اثبتها هو وغيره من الحكماء الالهيين في
ساير الكتب وانما خالف ههنا في ترتيب المسايل وخلط احد
العلمين بالآخر حسب ما يقتضيه السياقة التي اختارها النهج
الاول في غرض المنطق فقوله في غرض المنطق وهو في بعض
النسخ اي فصل في غرض المنطق لان النهج فيه قوله المراد
من المنطق ان يكون عند الانسان جمع فيه فابدتين الاولى
بيان ماهية المنطق والثانية بيان لميته اعني الغرض منه
ولما استلزمت الثانية الاولى من غير انعكاس خصها بالقصد
لاشتمال بيانها على البيانين جميعا فالمنطق آلة قانونية
والغرض منه كونها عند الانسان قوله آلة قانونية يعصم
مراعاتها عن ان يضل في فكره هذا رسم للمنطق وقد
يختلف رسم الشي باختلاف الاعتبارات فمنها ما يكون
بحسب ذاته فقط ومنها ما يكون بحسب ذاته مقيسا الى

غيره كفعله او فاعله او غايته او شي آخر مثلا يرسم الكوز
بانه وعاء صفري او خزفي كذا وكذا وهو رسم بحسب ذاته
وبانه آلة يشرب بها الماء وهو رسم بالقياس الى غايته
وكذا في ساير الاعتبارات والمنطق علم في نفسه وآلة بالقياس
الى غيره من العلوم ولذلك عبر الشيخ عنه في موضع آخر بالعلم
الآلي فله بحسب كل واحد من الاعتبارين رسم لكن اخصهما
تعلقا ببيان الغرض هو الذي باعتبار قياسه الى غيره فرسمه
ههنا بذلك الاعتبار والتنازع فيه هل هو علم ام لا ليس
مما يقع بين المحصلين لانه بالاتفاق صناعة متعلقة بالنظر
في المعقولات الثانية على وجه يقتضي تحصيل شي مطلوب
مما هو حاصل عند الناظر او يعين على ذلك والمعقولات
الثانية هي العوارض التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقايق
الموجودات واحكامها المعقولة فهو علم بعلوم خاصة
ولا محالة يكون علما ما وان لم يكن داخلا تحت العلم بالمعقولات
الاولى التي يتعلق باعيان الموجودات اذ هو ايضا علم
آخر خاص مباين للاول فالقول بانه آلة للعلوم فلا يكون
علما من جملتها ليس بشي لانه ليس بآلة لجميعها حتى الاوليات
بل لبعضها وكثير من العلوم يكون آلة لغيرها كالنحو
للغة والهندسة للهيئة والاشكال الذي يورد في هذا
الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق لكان
المنطق محتاجا الى نفسه او الى منطق آخر يتخلل به وذلك

لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج الى المنطق لا جميعها والمنطق
يشتمل اكثره على اصطلاحات ينبّه عليها واوليات تتذكر و
تُعدّ لغيرها ونظريات ليس من شانها ان يغلط فيها ه
كالهندسيات يبرهن عليها وجميعها غير محتاج الى المنطق
فان احتيج في شئ منه على سبيل الندرة الى قوانين منطقية
فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا يدور الاحتياج
البته واما قوله آلة قانونية فالآلة هي ما يؤثر الفاعل في
منفعله القرب منه بتوسطه والقانون معرّب رومي
الاصل وهو كل صورة كلية يتعرف منها احكام جزئياتها
المطابقة لها والآلة القانونية عرض عام للمنطق وضع موضع
الجنس وباقي الرسم خاصة له وكلاهما عارضان للمنطق
بالقياس الى غيره ولما قال تعصمه مراعاتها لان المنطقي قد
يضل اذا لم يراع المنطق واما قوله عن ان يضل في فكره فالضلال
ههنا هو فقدان ما يوصل الى المطلوب وذلك يكون اما باخذ
سبب لما لا سبب له او بفقد السبب او باخذ غير السبب مكانه
فيما له سبب قوله واعني بالفكر ههنا اي في رسم هذا
العلم وذلك لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة
التي آلتها مقدم البطن الاوسط من الدماغ المسمى
بالدودة اية حركة كانت اذا كانت تلك الحركة في المعقولات
واما اذا كانت في المحسوسات فقد تسمى تخيلا وقد يطلق
على معنى ثان اخص من الاول وهو حركة من جملة الحركات

المذكورة يتوجه النفس بها من المطالب مترددة في
المعاني الحاضرة عندها طالبة مبادي تلك المطالب
المؤدية اليها الى ان تجدها ثم ترجع منها نحو المطالب و
قد يطلق على معنى ثالث هو جزء من الثاني وهو الحركة
الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع الى المطالب جزوا
منه وان كان الغرض منها هو الرجوع الى المطالب والاول
هو الفكر الذي يعد في خواص نوع الانسان والثاني هو
الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا الى علم المنطق
والثالث هو الفكر الذي يستعمل بازائه الحدس على
ما سياتي ذكره في النمط الثالث فخصص الشيخ لفظه الفكر
ههنا بالمعنى الثاني من المعاني المذكورة قوله ما يكون
عند اجماع الانسان يعني به الحركة الاولى المبتدأ بها
من المطالب الى المبادي والثانية المنتقل بها من المبادي
الى المطالب جميعا والاجماع هو الازماع وهو تصميم القلب
قوله ان ينتقل عن امور حاضرة في ذهنه يعني به الحركة
الثانية التي هي الرجوع من المبادي الى المطالب وهذه الحركة
وحدها من غير ان يسبقها الاولى قلما تتفق لانها تكون
حركة نحو غاية غير متصورة وقد نص على ذلك المعلم الاول
في باب اكتساب المقدمات من كتاب القياس والحاصل
انه عرف الحركتين جميعا بالثانية منهما التي هي اشهر و
الفاضل الشارح قد تحير في تفسير معنى الفكر اولا وفي

نقيده بقوله ههنا ثانيا وفي الفرق بين ما يكون عند الانتقال
المذكور وبين نفس الانتقال ثالثا وحمله مرة على امر غير
الانتقال ومرة على الانتقال ثم جعل الحركة الاولى ارادية
وسماها فكرا يحتاج فيه الى المنطق والثانية طبيعية و
سماها حدسا لا يحتاج معه اليه وكل ذلك خبط يظهر
بادنى تامل مع ضبط ما قررناه وانما قال عن امور حاصلة
ولم يقل عن علوم او ادراكات لان الظنون ونحوها قد يكون
مبادى ايضا وانما قال عن امور ولم يقل عن امر واحد
لان المبادى التى ينتقل عنها الى المطالب انتقالا صناعيا انما
يكون فوق واحد وهى اجزاء الاقوال الشارحة ومقدمات
الحجج على ما سنبين قوله متصورة او مصدق بها فالمتصور
هو الحاضر مجردا عن الحكم والمصدق به هو الحاضر مقارنا
له وينقسمان جميع ما يحضر الذهن قوله تصديقا علميا او
ظنيا او وضعا وتسليما الشك المحض الذى لا رجحان
معه لاحد طرفى النقيض على الآخر يستلزم عدم الحكم
فلا يقارن ما يوجد الحكم فيه اعنى التصديق بل يقارن ما
يقابله وذلك هو الجهل البسيط والحكم بالطرف الراجح
اما ان يقارنه الحكم بامتناع المرجوح او لا يقارنه بل يقارن
تجويزه والاول هو الجازم والثانى هو المظنون الصرف
فالجازم اما ان يعتبر مطابقته للخارج او لا يعتبر
فان اعتبرت فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول اما

اما ذاتية لموضوعاتها واما عرضية وقد يستعمل الذاتى بمعنى آخر
كما يجئ ذكره فيخصص هنا باسم المقوم وهو اما ما تأتلف منه
الذات فيكون ذاتيا بالقياس الى الذات والبسيط المطلق لا ذاتى
له بهذا المعنى واما ما هو نفس الذات وهو ذاتى بالقياس الى
جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط وكل ما سواهما مما يحمل
على الذات بعد تقومها وهو عرضى والجمهور يجعلون الذاتى هو
القسم الاول وحده وينكرون الثانى لكون الذاتى عندهم منسوبا
الى الذات والذات لا ينسب الى نفسها وبالجملة لا يخلو تعريف
الذاتى من عسر ما والقدماء قد ذكروا له ثلاث خاصيات احديها
انه لا يمكن ان يتصور الشئ الا اذا تصور ما هو ذاتى له اولا وثانيها
ان الشئ لا يحتاج فى اتصافه بما هو ذاتى له الى علة مغايرة لذاته فان
السواد هو لون لذاته لا لشئ آخر يجعله لونا فان ما جعله سوادا
جعله اولا لونا وثالثها ان الذاتى يمتنع رفعه عما هو ذاتى له وجودا
وتوهما وهذه الخاصيات انما توجد للذاتى عند احضاره بالبال
مع الشئ الذى هو ذاتى ومن اللوازم العرضية ما يشارك الذاتى
فى الخاصيتين الاخيرتين فان الاثنين مثلا لا يحتاج فى اتصافه
بالزوجية الى علة غير ذاته ولا يمكن رفع الزوجية عنه فى الوجود
ولا فى التوهم الا ان الذاتى يلحق الشئ الذى هو ذاتى له قبل ذاته
فانه من علل ماهيته او نفس ماهيته والعرضى اللازم يلحقه
بعد ذاته فانه من معلولاته وعلل الماهية هى غير علل الوجود وقد
اشار الشيخ فى هذا الفصل الى الفرق بينهما فقال ولست اعنى

بالمقوم المحمول الذى يفتقر الموضوع اليه فى تحقق وجوده بل المحمول
الذى يفتقر الموضوع اليه فى ماهيته اليه ثم قال ويكون داخلاً
فى ماهيته جزأ منها مثل الشكلية للمثلث يريد به القسم الاول
من الذاتى وهو الذاتى عند الجمهور وقد يقال له جزء الماهية بالمجاز
فان الجزء الحقيقى لا يحمل على كله بالمواطاة والذاتى يحمل على الماهية
بها بل انما يكون اللفظ الدال عليه جزأ من حدها فهو يشبه الجزء لذلك
وقد اضطر الى اطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه ثم انه بين الفرق
بين علل الماهية وعلل الوجود بالخاصية الاخيرة المذكورة فانها
موجودة لعلل الماهية غير موجودة لعلل الوجود فقال ولهذا لا
يفتقر فى تصور الجسم جسماً الى ان يمتنع عن سلب المخلوقية عنه من
حيث يتصوره جسما ويفتقر فى تصور المثلث مثلثا الى ان
يمتنع عن سلب الشكلية عنه قال الفاضل الشارح الامتناع عن
السلب يلزمه القطع بالايجاب الا ان الامتناع عن السلب يستلزم
اخطار الذاتى بالبال ايضا الذى هو شرط فى ان يظهر الخاصية
المذكورة له والقطع بالايجاب لا يستلزمه لانه قد يكون بالفعل و
قد يكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك عند ما يكون الذاتى
مخطرا بالبال بل يكون الذهن ذاهلا عن الالتفات اليه ولذلك عدل
عن ذكر القطع بالايجاب الى العبارة عنه بالامتناع عن السلب
اقول وهذا فرق ضعيف لان الامتناع عن السلب والقطع
بالايجاب متلازمان وحكمهما فى استلزام اخطار الذاتى بالبال
اذا كانا بالفعل وفى عدم استلزامه اذا كانا بالقوة واحد قوله

من حيث يتصوره جسما فايدة هذا القيد ان امتياز الماهية
عن الوجود لا يكون الا فى التصور فعللها لا يمتاز عن علل الوجود
الا هناك قوله وان كان هذا فرقا غير عام اى ليس فرقا بين الذاتيات
وبين جميع العرضيات فان بعض العرضيات يشاركها فيه كما
مر بل هو فرق خاص بين الذاتيات وبين لوازم الوجود التى لا
يلزم الماهية ومثاله ان يفرق بين المثلث والدايرة بان المثلث
مضلع بخلاف الدايرة فان التضليع وان كان يعم المثلث وغيره
لكنه يفيد الفرق فى الموضع المطلوب اشارة الى الذاتى المقوم
اعلم ان كل شئ له ماهية فانه انما يتحقق موجودا فى الاعيان او
متصورا فى الاذهان بان يكون اجزاؤها حاضرة معها الماهية
مشتقة عن ما هو وهى ما به يجاب عن السؤال بما هو والمراد ههنا
كل شئ له ماهية مركبة دون البسايط ويدل عليه ذكر الاجزاء
وانما خص البيان بالمركبات لانه يريد بيان القسم الاول من الذاتيات
التى يعرفها الجمهور قوله واذا كانت لها حقيقة غير كونها موجودة
احد الوجودين وغير مقومة به يعنى بالوجودين الخارجى والذهنى
والشئ قد يكون حقيقته هو الوجود الخاص به وهو واجب الوجود
لذاته وقد لا يكون وهو ما عداه لكنه انما اخذ موجودا كان الوجود
مقوما له من حيث هو كذلك قوله فالوجود معنى مضاف الى
حقيقتها لازم او غير لازم الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده وغير
اللازم لما لا يدوم قوله واسباب وجوده ايضا غير اسباب ماهيته
مثل الانسانية فانها فى نفسها حقيقة ما وماهية ليس انها

موجودة فى الاعيان او موجودة فى الاذهان مقوما لها بل مضافا اليها
ولو كان مقوما لها لاستحال ان يتمثل معناها فى النفس خاليا عما هو
جزؤها المقوم فاستحال ان يحصل لمفهوم الانسانية فى النفس وجود
ويقع الشك فى انها هل لها فى الاعيان وجود ام ليس اما الانسان
فعسى ان لا يقع فى وجوده شك لا بسبب مفهومه بل بسبب الاحساس
بجزئياته وذلك ان نجد مثالا لغرضنا من معان آخر اسباب الوجود
هى الفاعل والغاية والموضوع واسباب الماهية الجنس والفصل من
حيث الوجود فى العقل والمادة والصورة من حيث الوجود فى
الخارج قوله فجميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية فى
التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة المركبات التى لا يوجد اجزاؤها
متمايزة فللانسان اذا تصورها ان يميز بين اجزائها ويفصلها او
يلاحظ كل واحد منها وحده منفردا عن غيره وذلك لقوته المميزة
فالتفاته بالقصد الاول الى المتصور الاول وان كان مشروطا
بحضور الاجزاء معه بالقصد الثانى كما يكون عليه فى الوجود معا
لالتفاته بالقصد الاول الى صور الاجزاء المفصلة المتمايزة الحاصلة
عنده بحسب تصرفه فى المتصور الاول وقد يكون الاول حاضرا
بالفعل ملتفتا اليه بالقصد الاول من دون ان يكون الثانى معه
كذلك وان كان الاول لا يتم الا وان يكون الثانى حاصلا معه بحيث
يكون له ان يحضرها متى شاء ويلتفت اليها بقصد مستانف والتفات
مجرد عن تجشم اكتساب كالمعلومات الحاصلة التى لا يلتفت اليها الذهن
بالفعل وله ان يلتفت اليها متى شاء فقوله فجميع مقومات الماهية

داخلة مع الماهية فى التصور اشارة الى حضور المتصور الاول
مع اجزائه كما ذكره فى اول الفصل بقوله ان كل شئ له ماهية فانه
انما يتصور مع حضور اجزائها وقوله وان لم يخطر بالبال مفصلة
اشارة الى المتصور التفصيلى الثانى الذى ذكرناه وقوله كما لا
يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها اذا خطرت بالبال تمثلت
اشارة الى المثال المذكور من المعلومات الحاصلة غير الملتفت اليها
فظهر معنى كلامه من غير تناقض كما ظنه بعض الناظرين فيه
قوله فالذاتيات للشئ بحسب عرف هذا الموضع من المنطق
هى هذه المقومات اشارة الى الذاتى المتعارف بين الجمهور فى
هذا الموضع فان الذاتى فى كتاب البرهان يطلق على ما هو اعم
من الذاتى ههنا قوله ولان الطبيعة الاصلية التى لا يختلف
فيها الا بالعدد مثل الانسانية يريد بيان القسم الثانى من
الذاتى المذكور الذى لا يعرفه الجمهور ولنقدم لتعريفه مقدمة
فنقول المعانى التى لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة فيها قد
توخذ من حيث هى هى لا من حيث انها واحدة او كثيرة او جزئية
او كلية او موجودة او غير موجودة بل من حيث يصلح لان يكون
معروضات لهذه المعانى ويصير بحسب عروضها واحدة
او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة او غير ذلك وحينئذ يكون
العارض والمعروض شيئين لا شيئا واحدا فانها يسمى من حيث
هى كذلك طبايع اى طبايع اعيان الموجودات وحقايقها
وهى التى تسمى بالكلى الطبيعى ويسمى عارضها الذى

بجعلها واقعا على كثيرين بالكلى المنطقى والمركب منهما بالكلى العقلى
فقوله ولان الطبيعة الاصلية اشارة الى تلك المعانى وحدها
فهى قد يكون غير محصلة بتحصل باشياء يقترن بها وهى المعانى
الجنسية التى بتحصل بالفصول وقد يكون محصلة يتكثر بالعدد
فقط اى لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها الا بالعوارض الخارجة
عن ماهياتها وهى المعانى النوعية فقوله التى لا يختلف فيها الا
بالعدد يريد تخصيصها بالقسم الثانى قوله فانها مقومة
لشخص شخص تحتها اى الطبيعة النوعية ايضا مقومة للاشخاص
المختلفة بالعدد وكيف لا وتلك الطبيعة انما هى تمام ماهية
تلك الاشخاص قوله ويفضل عليها الشخص بخواص له اشارة
الى ما ذكرناه من كونها متكثرة بالعوارض الخارجة عنها فان هذا
الانسان وذاك الانسان لا يختلفان من حيث الانسانية التى
هى ماهيتهما بل يختلفان بالاشارة الحسية ولوازمها من اختلاف
المادة والاين والوضع وغير ذلك وكلها خارجة عن الانسانية
المجردة وقوله فهى ايضا ذاتية وذلك لوجود الخاصيات
الثلث المذكورة فيها وهو المقصود اشارة الى العرضى اللازم
الغير المقوم واما اللازم الغير المقوم ويخص باسم اللازم وان كان
المقوم ايضا لازما فهو الذى يصحب الماهية ولا يكون جزا منها
لازم الشئ بحسب اللغة هو ما لا ينفك الشئ عنه وهو اما داخل
فيه او خارج عنه والاول هو الذاتى المقوم والثانى هو المصاحب
الدايم فان المصاحب منه ما يصاحب دايما ومنه ما يصاحب وقتا

وسبب المصاحبة اما ان يكون بحيث يمكن ان يعلم او لا يكون والاول
ينسب الى اللزوم فى العرف والثانى ينسب الى الاتفاق فان الاتفاق
لا يخلو عن سبب ما الا ان الجاهل بسببه ينسبه الى الاتفاق فاللازم
ههنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذى لا ينفك الموضوع عنه
فى حال من الاحوال لسبب من شانه ان يكون معلوما والذاتى
ايضا محمول لا ينفك الموضوع عنه فى حال من الاحوال لسبب
معلوم الا انه ليس خارجا عنه فهو لازم بحسب اللغة دون
الاصطلاح والشيخ عرف اللازم بانه الذى يصحب الماهية
ولا يكون جزا منها وهذا التعريف يتناول ايضا ما يصحبها
من العرضيات لا دايما او بالاتفاق لكن مراد الشيخ تمييزه
عن الذاتى فهو تعريف له بالقياس الى الذاتيات لا الى ساير
العرضيات كما مر فى الفرق بين الذاتيات ولوازم الوجود
قوله مثل كون المثلث مساوى الزوايا لقايمتين وهذا وامثاله
من لواحق يلحق المثلث عند المقايسات لحوقا واجبا اللوازم
الخارجية اما ان يلحق الموضوع لا بالقياس الى شئ خارج عنه
بل بقياس بعض اجزائه الى بعض كالمستقيم للخط او بقياس الموضوع
الى ما فيه كالضاحك والابيض للانسان فانهما يحملان عليه
لاجل وجود الضحك والبياض فيه واما ان يلحقه بالقياس
الى شئ خارج عنه كنصف الاثنين الذى يحمل على الواحد
بقياسه الى الاثنين فانه مهما قيس الى الثلاثة صارت
نصفيته ثلثيه ومساوى الزوايا لقايمتين محمول على المثلث

قد لحقه بقياس زواياه الى قائمتين فهو من الصنف الثاني وجميع
ذلك اما ان يلحق الموضوع لحوقا واجبا او ممكنا والاول هو اللازم
والثاني ما عداه سواء يلحقه اتفاقا او يلحقه لحوقا غير دائم وهو
المراد من قوله وهذا وامثاله من لواحق يلحق المثلث عند
المقايسات لحوقا واجبا قوله ولكن بعد ما يقوم المثلث باضلاعه
الثلاثة اشارة الى كونها عرضية غير ذاتية لان الذاتية ايضا
يلحقه لحوقا واجبا ولكن ليس بعد ما تقوم قوله ولو كانت امثال
هذه مقومات لكان المثلث وما يجرى مجراه مركب من مقومات
غير متناهيه وذلك لان مقايسته الى كل واحد مما عداه لا
ينحصر في حد فكما ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين فهي مساوية
لنصف اربع قوائم ولثلث ست قوائم وهلم جرا وقول الفاضل
الشارح مشعر بانه جعل المحمولات التي ليست بالقياس الى امور
خارجة عن الموضوع موجودة في الخارج والتي بالقياس اليها
موجودة في الذهن دون الخارج ثم استنكر كون الصنف الثاني
غير متناهية لوقوف الذهن عند حد ما والحق ان كون الشيء محمولا
على شيء آخر امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج او لم يكن
بالقياس الى شيء فان الموجود في الموضوع ليس الا البياض
مثلا اما كون الموضوع ابيض فليس في خارج العقل امرا زايدا
على البياض وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات
الثانية واما كون بعض المحمولات غير متناهيه فهو بحسب القوة
والامكان وليس يخرج منها الى الفعل ابدا الا ما تناهى عدده

كما هو الحال في ساير الاشياء التي توصف باللانهاية كالاعداد وغيرها
والعلة في امتناع كون امثال هذه المحمولات مقومات هي ان
الموجود بالفعل لا يمكن ان يتقوم باجزاء لا يوجد الا بالقوة فان اجزاء
الشيء يجب ان تكون حاضرة معه لا لما استحسنه الشارح من ان
الموجود خارج الذهن لا يتقوم بالاجزاء الذهنية قوله وامثال
هذه ان كان لزومها بغير وسط كانت معلومة واجبة
اللزوم وكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة
مطلوب الشيخ ان يثبت وجود لوازم بينة يمتنع رفعها في الذهن
مع وضع ملزوماتها فان قوما من المنطقيين انكروا ان يكون
في اللوازم ما يمتنع رفعه وقالوا كل ما يمتنع رفعه في الذهن فهو
ذاتي مقوم وذلك لانهم وجدوا هذا الحكم معدودا في الخاصيات
الثلث المذكورة للذاتي فاورد الشيخ لاثبات مطلوبه قسمة حاذى
بها اقسام العلوم الاولية والمكتسبة البرهانية وذلك ان يقال
المحمول اللازم لا يخلو من ان يكون لزومه للموضوع لا بتوسط شيء
اخر بل لان ذات الموضوع والمحمول لما هي هي يقتضي ذلك اللزوم
او يكون بتوسط امر مغاير لهما يقتضيه والقسم الاول يقتضي
ان يكون المؤلف من ذلك الموضوع والمحمول قضية لا يتوقف
الحكم فيها الا على تصورهما فقط فيكون من الاوليات والقسم
الثاني يقتضي ان يكون المؤلف قضية مكتسبة من جملة القضايا
التي يشتمل العلوم البرهانية على امثالها وذلك لان محمولات المطالب
العلمية لا يكون مقومات لموضوعاتها بل يكون اعراضا ذاتية لها

كما ذكر في صناعة البرهان فقوله وامثال هذه ان كان لزومها
بغير وسط اشارة الى القسم الاول وقوله كانت معلومة اى معلو
من غير اكتساب واجبه اللزوم وذلك لوجود السبب الموجب للزوم
وكانت ممتنعة الرفع في الوهم مع كونها غير مقومة وذلك مناقض
لما ذهب اليه القوم المذكورون من المنطقيين وهو مطلوب
الشيخ واعلم ان الحكم بكون المحمول اللازم بغير وسط بينا للموضوع
لا يحتاج الى البرهان الطويل الذي اقامه الشارح على ذلك وليلي
حل تلك الشكوك التي اوردها عليه واحال بعضها الى ساير كتبه
وذلك لان اللزوم لما كان مفسرا بعدم الانفكاك كان كل ما يلزم
شيئا بغير توسط شيء آخر والشيء لا ينفك عنه سواء لزمه في العقل او
في الخارج ولا معنى للزوم العقلي الا ان تعقل الملزوم لا ينفك عن
تعقل لازمه وذلك هو المراد من كونه بينا له واما اللازم بتوسط
شيء آخر فانه لا ينفك عند حضور المتوسط وقد ينفك مع غيبته
فلا يكون عند الانفكاك بينا وما قيل على ذلك من انه يقتضي ان
يكون الذهن منتقلا عن كل ملزوم الى لازمه ثم الى لازم لازمه
بالغا ما بلغ حتى يحصل اللوازم باسرها بل جميع العلوم المكتسبة دفعة
في الذهن فليس بوارد وذلك لان اللوازم المترتبة التي يتلازم جميعها
بحسب ماهياتها لا بالقياس الى غيرها فقد يمكن ان يستمر الاندفاع فيها
ما لم يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن تلك المتلازمات والتفاته
الى غيرها ولكنها يقل في الوجود فضلا عن يكون غير محصورة واللوازم
التي توجد غير محصورة وهي التي يشتمل على امثالها اكثر العلوم فانها

هي التي يكون بحسب قياس الموضوع الى غيره وهي انما يحصل عند
تصور الامور التي اليها يقاس الموضوع وتصور تلك الامور الذي
هو شرط في حصولها ليس بواجب الحصول على الترتيب المؤدي الى
وجود تلك اللوازم المترتبة فاذن قد اندفع ذلك الانفكاك
ونرجع الى ما كنا فيه قوله وان كان لها وسط بين به اشارة
الى القسم الثاني وهو ان يكون اللازم بوسط كما يقع في العلوم المكتسبة
قوله علمت واجبه به اشارة الى ان اللازم لا يكون بينا مطلقا بل
انما يكون بينا عند حضور الوسط فقط قوله واعني بالوسط ما
يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اشارة الى ان الوسط هو
الذي يفيد لمية اللزوم اى به يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول
لموضوعه ثم ان الشيخ اراد ان يتوصل من النظر في حال الوسط
الى اثبات لازم بين ينتهي تحليل اللوازم غير البينة اليه فقد
بان في علم البرهان ان الوسط في البراهين على المطالب اما
ان يكون مقوما لموضوع المطلوب او يكون عارضا له فان كان
مقوما امتنع ان يكون محمول المطلوب مقوما للوسط لان مقوم
المقوم مقوم والمقوم لا يكون مطلوبا لاشتمال تصور الموضوع
عليه بل يجب ان يكون عارضا له البتة وان كان الوسط
عارضا للموضوع جاز ان يكون المحمول مقوما للوسط وجاز
ان يكون عارضا له ايضا فههنا ماخذان يشتملان على اصناف
البراهين ويسمى الاول ماخذا اولا والثاني ماخذا
ثانيا فقوله وهذا الوسط ان كان مقوما للشيء لم يكن اللازم

مقوما له لانّ مقوم المقوّم مقوّم بل كان لازما له ايضا اشارة
الى الماخذ الاول وانما لم يجز ان يكون اللازم مقوّم المقوّم
لانّا فرضناه خارجا وجزء الجزء يكون داخلا ثمّ اراد ان يتوصل
من هذا الماخذ الى مطلوبه فاورد قسمة اخرى وهي انّ
اللازم الاوّل اما ان يكون لزومه للوسط بوسط اخر او يكون
بغير وسط ثم ابطل القسم الاول بان قال فان احتاج الى وسط
يتسلسل الى غير النهاية فلم يكن وسط اى يحتاج كل وسط في لزومه
الى وسط آخر ويتسلسل وهو باطل لكونه غير مؤد الى ثبوت
اللزوم الاوّل المفروض ثبوته ومع جوازه يشتمل على الخلف
من وجه آخر وهو كون ما فرضناه وسطا ليس بوسط بل جزءا
من امور غير متناهية هي باسرها الوسط واذا لم يكن كل ما فرض
وسطا بوسط فلا وسط وهو المراد بقوله فلم يكن وسط ولفظ
يكن ههنا فعل تام قوله وان لم يحتج فهنالك لازم بين اللزوم
بلا وسط اي لمّا بطل القسم الاوّل ثبت القسم الثاني
وهو مطلوبه ثم انتقل الى الماخذ الثاني بقوله وان كان
الوسط لازما متقدما اقول اى ان كان الوسط المفروض اوّلا
لازما للموضوع متقدما لزومه للموضوع على لزوم المحمول له و
القسمة المذكورة واردة ههنا ايضا الا انه لم يفصّلها ايجازا بل
بل قال مبطلا للقسم الاوّل قوله فاحتاج الى توسط لازم آخر
او مقوم غير منته في ذلك الى لازم بلا وسط ايضا فتسلسل
الى غير النهاية فانّما كان الوسط الاوّل لازما جاز كون هذا الوسط

الثاني مقوما او لازما ولذلك قال لازم آخر او مقوم وبابطال
هذا القسم الاول يتعين القسم الثاني الذي هو المطلوب
فاستنتج من جميع الاقسام مطلوبه وذلك قوله فلا بد في كل
حال من لازم بلا وسط ثم صرح بما اراد منه فقال قوله
فقد بان انه ممتنع الرفع في الوهم ثم بيّن انه انّما اراد بذلك
مناقضة القوم المذكورين بقوله ولا يلتفت اذن الى من قال ان
كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه في الوهم وقد تمّ الكلام
قوله ومن امثلة ذلك كون كل عدد مساويا للآخر او مفاوتا
له مثال اخر للازم البين وذلك لان المساواة واللامساواة
لازم بين الكم ولا انواعه انما يلحقها بقياس بعضها الى بعض
بشرط ان يكونا من جنس واحد والفاضل الشارح انما
نسب هذا البيان الى التطويل لانّه لم يعتبر محاذاته لاقسام
العلوم وماخذ البراهين بل مطابقته للوجود واثبت
الذي اورده وادعى فيه التقرب وعدم الاحتياج الى ذكر
التسلسل وهو ان الماهية ان اقتضت من حيث هي هي شيئا
من لوازمها فما اقتضته هو لازمها بغير وسط وان لم
يقتض من حيث هي هي شيئا فهي من حيث هي هي لا تستلزم
شيئا وقد فرضت مستلزمة هف ليس كما ذكره لان القسمة فيها
ليست بمستوفاة فانّ من اقسامها ايضا ان يقال انها تقتضي
لوازمها ولكن لا من حيث هي هي بل بعضها بتوسط بعض على
سبيل الدور او التسلسل ولا على سبيل احدهما وما لم يبطل هذا

القسم لا يتم برهانه اشارة الى العرضي الغير اللازم واما المحمول
الذي ليس بمقوم ولا لازم فجميع المحمولات التي يجوز ان يفارق
الموضوع انما لم يقل فجميع المحمولات التي يفارق لان مقابل ما
يمتنع ان يفارق اعني اللازم هو ما يجوز ان يفارق وينقسم الى ما
يفارق والى ما لا يفارق وهو ما يدوم مصاحبته اتفاقا ككون
زيد فقيرا طول عمره مثلا قوله مفارقة سريعة او بطيئة سهلة
او عسرة مثل كون الانسان شابا او شيخا وجالسا وقائما يمكن ان
يتركب الاعتباران فالسريعة السهلة كالنائم والسريعة
العسرة كالمغشي عليه والبطيئة السهلة كالشاب والبطيئة
العسرة كالمجنون اشارة ولما كان المقوم يسمى ذاتيا فما ليس بمقوم
لازما كان او مفارقا فقد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضا و
سنذكره قوله ومنه ما يسمى عرضا يريد به العرض العام اشارة
الى الذاتي بمعنى آخر وربما قالوا في المنطق ذاتي في غير هذا الموضع
منه وعنوا به غير هذا المعنى وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع
من جوهر الموضوع وماهيته يعني بغير هذا الموضع كتاب البرهان
فان الذاتي هناك هو ما يعم هذا الذاتي والاعراض الذاتية وهي
على ما رسمه كل ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فجوهر
الشي حقيقته سواء كان بسيطا او مركبا والماهية ربما تختص بالمركبات
فكل ما يلحق الموضوع فهو اما ان يلحقه لما هو هو واما ان يلحقه لامر
آخر وذلك الامر اما ان يساويه او يكون اعم منه او اخص منه
والاول وحده هو العرض الذاتي الاولي وهو مع القسم الثاني اعني

الذي يلحقه بسبب امر يساويه كالفصل والعرض الذاتي الاولي
انما يلحقان الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته الا ان الاولي
يلحقه من غير واسطة والثاني يلحقه بواسطة فالمجموع هو العرض الذاتي
بحسب الرسم المذكور وهو المحمول الذي يوخذ الموضوع في حده
الا ان الاصطلاح يقتضي ان يطلق العرض الذاتي في كتاب البرهان
على معنى اعم من ذلك والسبب فيه ان العلوم متمايزة بحسب
تباين موضوعاتها والعرض بهذا المعنى قد يحمل في كل علم على موضوعه
وقد يحمل على انواع موضوعه وقد يحمل على اعراض اخر له وقد يحمل
على انواع الاعراض الاخر كالناقص في علم الحساب على العدد وعلى الثلثة
وعلى الفرد وعلى زوج الزوج فالموضوع لا يكون ماخوذا في حد
المحمول الا في الاول بل يكون الماخوذ في الثاني جنسه وفي الثالث
معروضه وفي الرابع معروض جنسه ولما كانت المحمولات
البرهانية اعراضا ذاتية كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية
وحينئذ يكون رسمها ما يوخذ في حده موضوعه او ما يقوم
موضوعه او معروضه او معروض جنسه ونقيد ما يقوم موضوعه
بما لا يخرج عن العلم الباحث عنه فان ما يوخذ فيه جنس الموضوع
الخارج عن ذلك العلم لا يسمى عرضا ذاتيا وحين يطلق العرض
الذاتي على جميع ما ذكرنا تخص الاول بقيد الاولي لان ما عداه
انما يلحق الموضوع لامر غير ما به هو هو هذا اذا اريد بالموضوع موضوع
القضية اما اذا اريد موضوع العلم فيكفي فيه ان يقال ما يوخذ
موضوع العلم في حده قوله مثل ما يلحق المقادير او جنسها

من المناسبة والمساواة والاعداد من الزوجية والفردية
والحيوان من الصحة والسقم وهذا القبيل من الذاتيات يخص
باسم الاعراض الذاتية مثلا ما يتمثلون به من الفطوسته
للانف المناسبة المقداريه بالمعنى غير العدديه كما مر والمشترك
بينهما المناسبة المطلقة وهي جنس لهما فالمناسبة اذا اخذت
على انها مقدارية كانت عرضا ذاتيا للمقادير وتستعمل في علمها و
اذا اخذت على انها مطلقة كانت عرضا ذاتيا لجنسها الذي
هو الكمية لكنها لا يستعمل في علم المقادير ولا في علم الاعداد
لانها ليست عرضا ذاتيا لموضوعيهما كما ذكرناه وكذلك المساواة
ولذلك قال يلحق المقادير او جنسها قوله وقد يمكن ان يرسم
الذاتي برسم يجمع الوجهين جميعا انما قال يرسم ولم يقل
يحد لان الامور المختلفة بالماهية لا يمكن ان يجمع في حد لانها
لا يشترك في الذاتيات المميزة لكنها يمكن ان يجمع في رسم لانها
ربما يشترك في لوازم يميزها عما عداها وذلك الرسم هو ان
يقال ما يوخذ في حد الموضوع او يوخذ الموضوع في حده فالاول
مقوماته والثاني اعراضه الذاتية الاولية وان اريد ان يجمع جميع
الاعراض الذاتية قيل ما يوخذ في حد الموضوع او يوخذ الموضوع في حده
او ما يقومه مما لا يخرج عن العلم الباحث عنه في حده او معروضهما
واعلم ان اخذ المقومات في الحد اخذ طبيعي واخذ الموضوع
فيه اضطراري قال الفاضل الشارح على تعريف العرض الذاتي
باخذ الموضوع في حده وهذه عبارة المتقدمين اوردها الشيخ

في الشفاء وتبعه مقلدوه المتاخرين وبين في الحكمة المشرقية
بطلانها بان الموضوع بماهيته ووجوده متميزة عن ماهية
العرض ووجوده فكيف يوخذ في حده وايضا الاعراض غير
متعلقة في ماهياتها بموضوعاتها بل تعلقها بها لعرضيتها وهي من
لوازمها ولاجل ذلك عدل الشيخ عن تلك العبارة في هذا الكتاب
الى ما ذكره ثم جعل الرسم الجامع بناء عليه هو ما يحمل على الشي لما
هو هو او هو الذي يقتضيه الشي لما هو هو قال وذلك لان الماهية
تقتضي المقومات اقتضاء المعلول لعلة ويقتضي الاعراض الذاتية
اقتضاء العلة المعلول واقول ما ذكره الشيخ في الحكمة المشرقية
في هذا الموضع يرجع الى ان الاعراض التي يعبر عنها بما يقتضي
تخصصها بموضوعاتها فتعريفاتها بحسب اسمائها انما تشتمل بالضرورة
على اعتبار موضوعاتها واما حقايقها في انفسها فانما يكون غير
مشتمله من حيث الماهيات على الموضوعات وان كانت محتاجة
اليها من حيث الوجود والحد التام يلتئم من مقومات الماهية
دون مقومات الوجود فما كانت من تلك الماهيات بسايط
لا اجناس لها ولا فصول فلا حدود لها وما لها اجناس وفصول
فحدودها التامة يشتمل عليها دون موضوعاتها والمشتملة على
موضوعاتها من التعريفات انما هي رسومها لا حدودها [illegible]
فيما لا يقتضي تصور ذواتها التفاتا الى موضوعاتها [illegible]
التفاتا اليها فانما يكون مفهوماتها مركبة عن حقايقها وعن اعتبار
موضوعاتها وينبغي ان يحد باعتبار الموضوعات وذلك لان

التعلق بالشئ في الوجود غير التعلق به في المفهوم ولا يطلب في
التحديد الا المفهوم وهذا حاصل كلامه المتعلق بهذا البحث
ولولا مخافة التطويل لاوردناه بالفاظه وظاهر ان الاعراض
التي مثل بها الشيخ في هذا الفصل من الاشارات مما لا يفهم من غير التفات
الى موضوعاتها وذلك لان المساواة اتفاق في نفس الكمية و
المناسبة اتفاق في كون الكمية مضافة الى غيرها والزوجية انقسام
بمتساويين في العدد بحسب ما عرّفه الشيخ نفسه في مواضع اخر فان
جردت هذه التعريفات عن اعتبار الموضوعات بقيت المساواة
والمناسبة اتفاقا محضا وهو نوع من المضاف والزوجية انقسام
بمتساويين فقط وهو نوع من الانفعال ولا يكون شئ من ذلك
عرضا ذاتيا للكم والعدد ولا لغيرهما وكذلك في باقيها ولست
ادري كيف يصنع هذا الفاضل الذي لم يقلد المتقدمين فيها
ايخالف الجميع في جعلها اعراضا ذاتية ام يخالفهم في تعريفاتها
بما عرفوها به مخترعا من نفسه لها تعريفات اخر املفى مقام
المقلدين قلما لم نفهم من هذه الاعراض بسيطة كانت او مركبة
سوى ما ذكروه في تعريفاتها المتناولة للموضوعات كانت
تلك التعريفات حدودا او رسوما تامة او ناقصة بحسب
التسمية او بحسب الماهية فلسنا نقدر على ان نتصورها غير
ملتفتين الى موضوعاتها ولا على ان نعرفها الا كذلك ولا نابي
من تجويز ان يكون الحد المأخوذ فيه الموضوع الذي ذكره حدا
غير حقيقي بحسب الماهية وحدها على ما اشار اليه الشيخ وكثيرا ما

يطلق اسم الحد على ساير التعريفات بالمجاز والتوسع فهذا ما
عندي فيه واما الرسم الجامع الذي اورده الفاضل الشارح
فهو رسم للمحمولات الاولية التي هي الجنس والفصل القريبان و
الاعراض الذاتية الاولية فقط نقله الشارح الى ههنا ويخرج
منه المقومات البعيدة كاجناس الاجناس وفصولها وفصولها
وساير الاعراض الذاتية المستعملة في البراهين والشارح معترف
بذلك فاذن ليس بجامع للذاتيات بالوجهين جميعا والذي
يخالف هذه الذاتيات فما يلحق الشئ لاجل امر خارج عنه اعم
منه كلحوق الحركة للابيض فانها انما يلحقه لانه جسم وهو معنى
اعم منه او اخص منه كلحوق الحركة للموجود فانها انما يلحقه
لانه جسم وهو معنى اخص منه وكذلك لحوق الضحك للحيوان
فانه انما يلحقه لانه انسان لم يذكر قسما من الاقسام المذكورة
وهو ما يلحق الشئ لاجل امر يساويه وهو من جملة الاعراض الذاتية
المذكورة بالشرط المذكور كالضاحك الذي يلحق الانسان للتعجب
ومساوي الزوايا للقايمتين الذي يلحق المثلث بوساطة ولعل
الشيخ لم يذكره لدخوله فيما مر وهو ايضا خارج عن الرسم
الجامع الذي ذكره الشارح اشارة الى المقول في جواب ما
هو يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل عليهم لا
يميزون بين الذاتي وبين المقول في جواب ما هو هؤلاء
لما سمعوا ان الجنس مقول في جواب ما هو حسبوا ان المقول في
جواب ما هو هو الجنس ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما حكي عنهم

اوعن امثالهم في كتاب الجدل فاذا حصل عليهم اى نبهوا على تحقيق
ما يؤدى اليه ظنهم الفاسد مما غفلوا عنه وذلك بان يذكروا
انهم عنوا بالذاتيات اجزاء الماهية فقط والجنس هو جزء الماهية
لزمهم ان لا يكون بين الذاتى والمقول فى جواب ما هو فرق
عندهم لاجل ذلك قال الشيخ يكاد المنطقيون الظاهريون
لا يميزون ولم يقل انهم يقولون كذلك ثم لما نبه بعضهم
للفصول وراها وجدها غير صالحة لجواب ما هو ذهب الى
ان من الذاتيات ما يصلح لذلك ومنها ما لا يصلح لذلك و
جعل الصالح ما هو عام يعنى الجنس وهو المراد بقوله فان اشتهى
بعضهم ان يميز كان الذي يؤول اليه قوله هو ان المقول
فى جواب ما هو من جملة الذاتيات ما كان مع ذاتيته اعم
قوله ثم يتبلبلون اذا حقق عليهم الحال فى ذاتيات هى اعم
ليست اجناسا مثل اشياء يسمونها فصول الاجناس ويتعرفها
يقال تبلبلت الالسن اى اختلطت والمراد ان كلامهم مختلط
اذا نبهوا على ما ناقض رايهم وذلك بايراد فصول الاجناس
كالحساس للانسان فانها ذاتيات لكونها مقومة للاجناس
وعامة لكونها مساوية لها فى الدلالة وغير صالحة لجواب
ما هو لكونها فصولا ثم لما فرغ الشيخ عن حكاية مذهبهم ونقضه
اشتغل بتحقيق ذلك فقال لكن الطالب بما هو انما يطلب
الماهية وقد عرفت الماهية وانها انما تتحقق بمجموع المقومات
يعنى بذلك ما سبق بيانه حين ذكر ان كل ماهية انما يتحقق

بان يكون اجزاؤها حاضرة معها قال فيجب ان يكون الجواب
بالماهية ثم نبه على منشا غلطهم بقوله وفرق بين المقول فى
جواب ما هو وبين الداخل فى جواب ما هو والمقول فى طريق
ما هو فان نفس الجواب غير الداخل فى الجواب والواقع فى
طريقه وذلك لان القوم لم يفرقوا بين نفس الجواب الذى هو
الماهية وبين الداخل فيه والواقع فى طريقه الذى هو جزء الماهية
يعنى الذاتى قال الفاضل الشارح والفرق بين الداخل فى
جواب ما هو والمقول فى طريقه هو ان الجزء اذا كان مذكورا
بالمطابقة كان مقولا فى طريق ما هو واذا صار مذكورا بالتضمن
كان داخلا فى جوابه اقول ويمكن ان يحمل الاشتباه الاول
الواقع بين جواب ما هو وبين الذاتى اى ذاتى كان على عدم
الفرق بين نفس الجواب والداخل فيه [illegible] الداخل فى الجواب
هو الذاتى الذي هو جزء الماهية فقط على ما تقتضى عرفهم
ويحمل الاشتباه الثانى الواقع بين الجواب وبين الذاتى الاعم
على عدم الفرق بين نفس الجواب والمقول فى الطريق [illegible]
المقول فى طريق ما هو هو الذاتى الاعم [illegible] بكون الداخل
فى الجواب اعم من المقول فى الطريق [illegible] ان الشيخ عرف
الجنس المشهور المتناول للجنس والفصل فى الجدل على ما يستعمله
الظاهريون بكونه مقولا فى طريق ما هو [illegible] عندهم انما
يكون هو الذاتى الاعم فان الذاتى المساوى انما يكون عندهم
حدا وايضا الشئ قد يعرف بالذاتى الاعم اولا ثم يقيد بالمساوى

حتى تحصل ماهيته فاذن الاعم قد وقع فى الطريق واما المساوى
فقد وقع عند الوصول الى المقصد الذي هو تحصيل الماهية
قوله واعلم ان سؤال السائل بما هو بحسب ما توجبه كل لغة
هو انه ما ذاته او ما مفهوم اسمه وانما هو هو باجتماع ما يعمه
وغيره وما يخصه حتى تحصل ذاته المطلوب فى هذا السؤال
تحققها والامر الاعم لا هو هوية الشئ ولا مفهوم اسمه بالمطابقة
فلهم ان يقولوا انما يستعمل هذا اللفظ على عرف ثان ولكن عليهم
ان يدلوا على المفهوم المستحدث وما اثروه عن قدمائهم دالين
على ما اصطلحوا عليه عند النقل كما هو عادتهم وانت عن قريب
ستعلم ان لهم عن العدول عن الظاهر فى العرف غنى بيان
ذلك المباحث العلمية لا يتعلق بالالفاظ الا بالعرض كما مر واذا
تعلقت بها فيجب ان يحمل الالفاظ على مفهوماتها بحسب عرف
اللغة ما لم يطرأ عليها نقل اصطلاحى ولما كان البحث عن مفهوم
ما هو لا من حيث هو مقيد بلغة خاصة رجع الشيخ الى مفهومه
الاصلى وبين انه انما يورد سؤالا اما عن حقيقة الذات او
عن مفهوم الاسم بالمطابقة كما بين فى باب المطالب ثم بين ان
المعنى الذي يجعله القوم بازائه ليس هو احدهما لان حقيقة الذات
انما تحصل باجتماع ما يعمه يعنى الجنس القريب وما يخصه يعنى الفصل
والامر الاعم الذي يذهبون اليه ليس هو ما به الشئ هو يعنى
حقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه بالمطابقة فاذن ليس هذا
الاطلاق بحسب العرف اللغوي فان ذهبوا الى اصطلاح طارئ عليه

وادعوه فلهم ذلك ولكن عليهم ان يبينوا المفهوم الذي اصطلحوا
عليه والسبب الموجب للنقل من العرف اللغوي الى الاصطلاحي
وان ينسبوا ذلك الى القدماء فان طريقهم فى هذه الصناعة
هى التزام مصطلحات القدماء مع ما يلزمها ويلزمهم عليها على
ما شحنوا كتبهم به وليس يمكنهم ذلك مع انهم مستغنون عن
هذا التعسف على ما سنبينه اشارة الى اصناف المقول فى جواب
ما هو اعلم ان اصناف الدال على ما هو من غير تغير مفهوم ثلثه
يعنى بالعرف اللغوى المذكور ووجه الحصر ان يقال المسؤل عنه
بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون
كليا او جزئيا والثانى اما ان يكون تلك الاشياء مختلفة بالحقائق
او يكون متفقة الحقايق وهذه اربعة اصناف والجواب
عنها ثلثة اصناف لان الجواب عن صنفين منها واحد وذلك
لان المسؤل عنه ان كان شيئا واحدا وكان كليا فيجاب بالحد وحده
ولا يجاب بذلك اذا شاركه غيره فى السؤال فهو جواب فى حال
الخصوصية المطلقة وان كان اشياء كثيرة مختلفة الحقايق
فيجاب بتمام الماهية المشتركة بينها ولا يجاب بذلك انا
اختص السؤال بواحد منها فهو جواب فى حال الشركة المطلقة
وان كان شيئا واحدا جزئيا او اشياء كثيرة متفقة الحقيقة كان
الجواب فى الحالتين هو نفس ماهية ذلك الشئ او تلك الاشياء
فهو جواب فى حالتى الشركة والخصوصية معا من
ذلك ان اصناف الجواب الذي هو الدال على ما هو ثلثة

لايزيد ولاينقص والشارح جعل المطلوب في الصنف الذي
يدل بالخصوصية المحضة ماهية شخص واحد وتمثل بزيد اذا
قيل انه ما هو وهو سهو منه فانه من الصنف الثالث كما ذكر في
الكتاب قوله احدها بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحد
على ماهية الاسم كدلالة الحيوان الناطق على الانسان الحد
قد يكون بحسب الاسم ويجاب به عما هو طالب تفسير الاسم
وقد يكون بحسب الحقيقه ويجاب به عما هو طالب الحقيقة
وربما يجاب بحد واحد في الموضعين باعتبارين ولعله لم
يقل مثل دلالة الحد على ماهية المحدود لئلا يتخصص باحدهما
بل قال على ماهية الاسم ليتناولهما قوله والثاني بالشركة
المطلقة مثل ما يجب ان يقال حين يسال عن جماعة مختلفة
فيها مثلا فرس وثور وانسان ما هي وهنالك لا يجب ولا يحسن
الا الحيوان اما انه لا يجب اي لا ينبغي فلانه تمام الماهية المشتركة
واما انه لا يحسن فلانه لو اورد حد الحيوان بدله لكان المورد
مشتملا على ما يجب لكنه لم يحسن فانه لا حاجة الى ذلك التفصيل
واما الاعم من الحيوان كالجسم فليس لها بماهية مشتركه
بل جزء الماهية المشتركة واما الفرس والانسان ونحوهما فاخص
دلالة مما يشتمل على تلك الماهية هذا شروع في بيان ذلك
بان المورد ان كان غير الحيوان فاما ان يكون اعم او اخص منه
او مساويا له وابطل الجميع وذلك ظاهر اي قوله في ابطال
المساوي قوله فاما مثل الحساس والمتحرك بالارادة طبعا و

ان انزلنا انهما مقومان مساويان لتلك الجملة معا بالشركة
فليسا يدلان على الماهية انما قال ذلك لانهما عند الجمهور
فصلان مساويان مقومان للحيوان والتحقيق يقتضي ان الفصل
الذي يتحصل به الجنس لا يكون فوق واحد لان الواحد ان لم يتحصل
به الجنس لا يكون فصلا وان تحصل به كان ما عداه فضلا ولا
يكون فصلا اللهم الا ان يكون الفصول ماخوذة عن علل مختلفة
وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها وكل واحد منها هو جزؤه و
ربما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على ذاته الا بعرض ذاتي
له فيشتق له الاسم من ذلك العرض كالناطق المشتق من النطق
الدال على فصل الانسان فان وجد له عرضان يشتبه تقدم احدهما
على الاخر فقد يشتق له على كل واحد منهما اسم [illegible] ربما يظن
ان المفهوم من الاسمين فصلان متغايران لتغاير معنييهما [illegible]
والمتحرك في هذا الموضع من هذا القبيل [illegible] الفصل الحقيقي
هو النفس الحيوانية التي هي معروضه الحس والحركة فاشتق له
اللقب منهما ولما لم يكن هذا التحقيق منطقيا اعرض الشيخ عنه
وعرض بان ذلك مخالف للتحقيق بقوله وان انزلنا انهما مقومان
اي ان فرضنا قوله وذلك لان المفهوم من الحساس والمتحرك
بالارادة وامثال ذلك بحسب المطابقة هو انه شيء له قوة حس
وحركة وكذلك مفهوم الابيض هو انه شيء ذو بياض فاما
ما ذلك الشيء فغير داخل في مفهوم هذه الالفاظ الا على طريق
الالتزام حين يعلم من خارج انه لا يمكن ان يكون شيء من هذه

الاجنة مما يريد ان الفصول والعرضيات كلها لا يدل على اصل
الماهية الذي يدل عليه الجنس الا بالالتزام وذلك لان الفصول
يحصل الماهية والعرضيات يلحقها بعد تحصلها فاما الشيء
الذي يتحصل بها او يكون موضوعا لها فهو خارج عن مفهوماتها
اذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الاشتراك داخلا في ما به
الامتياز والاشياء الداخلة في الخارجة هذا خلف قوله واذا
قلنا لفظه كذا يدل على كذا فانما نعني به طريق المطابقه او التضمن
دون الالتزام يريد بهذه الدلالة الدلالة على الماهية او على مفهوم
الاسم لا الدلالة المطلقة كما فهمها الشارح وادى به ذلك
الى ان جعل دلالة الالتزام مهجورة في جميع المواضع والعلة
في اختصاص المطابقة والتضمن بهذه الدلالة ان لفظة ما انما
يقصد بالقصد الاول ما يطابق المسؤل عنه دون ما عداه ثم يتعلق
باجزائه بالقصد الثاني لكون المسؤل عنه متعلق الهوية بها فيبقى
اللوازم غير مقصودة مطلقا قوله وكيف والمدلول عليه بطريق
الالتزام غير محدود اي اللفظ الذي يقصد به اشياء محدودة اذا
دل على الماهية او على مفهوم الاسم وساوى ما يدخل فيهما فقد
وقع على اشياء محدودة واما اللوازم الخارجية فلكونها غير محدودة
لا يجوز ان يكون مقصودة له قوله وايضا لو كان المدلول عليه
بطريق الالتزام معتبرا لكان ما ليس بمقوم صالحا للدلالة على ما
هو مثل الضحاك مثلا فانه من طريق الالتزام يدل على الحيوان الناطق
لكن قد اتفق الجميع على ان مثل هذا لا يصلح في جواب ما هو

فقد بان ان الذي يصلح فيما نحن فيه ان يكون جوابا عما هو هو
ان يقول لتلك الجماعة انها حيوانات وهذا تصريح بتخصيص
الدلالة المذكورة بهذا الموضع لان ما ليس بمقوم كالخواص فقد
يكون صالحا للدلالة بالاتفاق في ساير المواضع والا لكانت الرسوم
ايضا مهجورة على الاطلاق وكذلك الحدود الناقصة التي تخلو
عن الاجناس وايضا الشيخ قد صرح بذلك في الشفاء في الفصل
الذي قسم فيه الكلي الى اقسامه الخمسة [illegible] بعد ان
قسم الدال على الماهية الى الجنس والنوع ما هذه عبارته و
الحساس لا يدل على ما يدل عليه الحيوان الا بالالتزام فليس
جنسا اذ المراد بالدلالة ما يدل بالمطابقة والتضمن وهذا
ايضا نص صريح على التخصيص بهذا الموضع [illegible] ونجد اسم
الحيوان موضوعا بازاء جملة ما يشترك فيه هي من المقومات
المشتركة بينها التي تخصها وما في حكمها وضعا شاملا الا انما
تخلى عما يخص كل واحد منها يريد انه اذا بطلت الاقسام
باسرها تعين الحيوان للجواب فانه هو الذي يشتمل على
جميع الذاتيات المشتركة التي تخص هذه المختلفات المسؤل عنها
ويخلى عن فصل كل واحد منها قوله هذا [illegible] فهو
ما يكون بشركة وخصوصية معا مثل ما انه اذا سئل عن جماعة
هم زيد وعمرو وخالد ما هم كان الذي يصلح ان يجاب به على
الشرط المذكور انهم ناس اي من غير تعيين العرف اللغوي [illegible]
واذا سئل عن زيد وحده ما هو لسئل قول من هو كان الذي

يصلح ان يجاب به على الشرط المذكور انه انسان اشارة الى الفرق
بين ما ومن فان الاول قد مر بيانه والثانى انما يطلب به
العوارض المشخصه ويكون جوابه زيدا وما يجرى مجراه قوله
لان الذى يفضل في زيد على الانسانية اعراض ولوازم لاسباب
فى مادته التى منها خلق وفى رحم امه وغير ذلك عرضت له
يريد ان يفرق بين الاشياء التى يدخل على معنى كالحيوان ويجعله
اشياء مختلفة الحقايق كالانسان والفرس وبين الاشياء التى
يدخل على معنى آخر كالانسان ويجعله اشياء متفقه الحقايق كزيد
وعمرو ولنورد لبيان ذلك مقدمة هى ان نقول ان من الكليات
ما قد نتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده و
يكون كل ما يقارنه زايدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على
ذلك المجموع بل جزا منه ومنها ما نتصور معناه لا بشرط ان يكون
ذلك المعنى وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه
ويكون معناه الاول مقولا على المجموع حال المقارنة وهذا الاخير
قد يكون غير متحصل بنفسه بل يكون مبهما محتملا لان يقال على اشياء
مختلفه الحقايق وانما يتحصل بما ينضاف اليه فيتخصص به ويصير
هو بعينه احد تلك الاشياء وقد يكون متحصلا بنفسه او بما انضاف
الى المعنى المذكور ولا يكون مبهما ولا محتملا لان يقال على اشياء مختلفة
الحقايق بل يقال حين يقال على اشياء لا يختلف الا بالعدد فقط
والقسمان مشتركان فى ان المعنى الاول يقال على الحاصل بعد
لحوق الغير به الا ان اللاحق معط لقوام ذلك المعنى فى الصورة الاولى

ويسمى فصلا ولاحق به بعد التقويم فى الصورة الاخيرة ويسمى عارضا
فالكلى يسمى بالاعتبار الاول مادة وبالاعتبار الثانى جنسا وبالاعتبار
الثالث مثاله للحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شى و
ان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان و
الناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة واذا اخذ لا بشرط
ان يكون معه شى بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا
وان تخصص بالناطق تحصل انسانا ويقال له انه حيوان كان
جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متخصصا ومتحصلا
به كان نوعا والحيوان الاول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء
فى الوجودين والحيوان الثانى ليس بجزئه لان الجزء لا يحمل على الكل
بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث هو كذلك الا فى
العقل ويتقدمه فى العقل بالطبع لكنه فى الخارج يتاخر عنه لان
الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شى يعمه وغيره وشى يخصه و
يحصله ويصير هو هو بعينه والحيوان الثالث هو الانسان نفسه
لانه ماخوذ مع الناطق والاشياء التى ينضاف اليه بعد تحصله
لا يفيده اختلافا فى الماهية بل ربما يجعله مختلفا بالعدد
كالانسان الابيض والانسان الاسود ولهذا الانسان وذلك
الانسان فظهر الفرق بين الاشياء التى يدخل على معنى ويجعله
اشياء مختلفه الحقايق وبين الاشياء التى يدخل عليه ويجعله
اشياء متفقة الحقايق واذا تقرر ذلك [illegible] لما كان الانسان

نوعا كما قلنا كان متحصل الوجود فكان كل ما ينضاف اليه و
يقترن به مما يجعله مختلفا بالعدد فهو غير مقوم اياه بل عارض
له بخلاف الحيوان ولذلك كانت ماهية الاشخاص هي شئ واحد
وهو المراد من قوله لان الذي يفضل في زيد على الانسانية اعراض
ولوازم لاسباب في مادته التي منها خلق قوله لا يتعذر علينا
ان نقدر عروض اضدادها في اول تكونه ويكون هو هو بعينه
اشارة الى ان العوارض واللوازم لما قارنته بعد تحصله فلا تبدل
حقيقته بتبدل تلك العوارض مثلا زيد الابيض لو فرضناه اسود
لم يتبدل انسانيته قوله وليس كذلك نسبة الانسانية اليه
ولا نسبة الحيوانية الى الانسانية والفرسية وذلك لان الحيوان
الذي كان يتكون انسانا فاما ان يتم تكونه مما يكون منه فيكون
انسانا واما ان لا يتم تكونه فلا يكون لا ذلك الحيوان ولا ذلك
الانسان يريد ان الماهية لا يمكن ان يكون كذلك لانها ان تبدلت
ارتفع الشئ الذي هي ماهيته قوله وليس يحتمل التقدير المذكور من
انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا يعني الناطقية قوله بل لحقه
اضدادها او مغايراتها يعني اللاناطقية والصاهلية قوله لكان
يتكون حيوانا غير انسان يعني فرسا مثلا قوله وهو ذلك الواحد بعينه
يعني يكون بعد تكونه فرسا هو ذلك الواحد الذي امكن قبل ذلك
ان يكون انسانا يريد من ذلك الاشارة الى ان ما يحصل الماهية
اعني الفصل لا يحتمل التبدل ايضا مع بقاء الماهية قوله بل انما

تجعله حيوانا ما يتقدمه فيجعله انسانا اشارة الى تقدم وجود
الانسان باعتبار الخارج على الحيوان الذي هو الجنس وان
كان وجود الجنس في العقل متقدما على تصوره قوله فان كان
على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس ذلك على المنطقي
اي ان كانت هذه الطبايع المذكورة التي فرضناها عوارض فصولا
في نفس الامر وكانت التي فرضناها فصولا عوارض فهو على غير
الحكم المذكور ولكن ليس على المنطقي ان ينظر في المواد بل عليه
ان يبين ان الاشياء التي تختلف بالحقايق والتي لا تختلف اي
اشياء كانت اذا سئل عنها بما هو كيف يجاب عن كل واحد منها

النهج الثاني في الالفاظ الخمسة المفردة ولواحقها [illegible]

اشارة الى المقول في جواب ما هو الذي هو الجنس والمقول في
جواب ما هو الذي هو النوع كل محمول كلي يقال على ما تحته في
جواب ما هو فاما ان يكون حقايق ما تحته مختلفة ليس بالعدد
فقط واما ان يكون بالعدد فقط مختلفة فاما ما يتقوم به من
الذاتيات فغير مختلف اصلا والاول يسمى جنسا لما تحته والثاني
يسمى نوعا ومن عادتهم ايضا ان يسموا كل واحد من مختلفات
الحقايق تحت القسم الاول نوعا له بالقياس اليه وهو ظاهر
قوله على ان اسم النوع عند التحقيق انما يدل في الموضعين
على معنيين مختلفين النوع المضاف الى الجنس يستلزم اعتبارين
احدهما نسبته الى ما فوقه الذي هو الجنس والثاني نسبته
الى ما تحته اشخاصا كانت او انواعا اخر التي لولاها لم يكن النوع

كُليا والنوعُ الحقيقي يستلزم اعتبارا واحدا وهو نسبته الى الاشخاص
التي تحته فالاول قد يتناول الانواع العالية والمتوسطة و
السافلة التي تخص باسم نوع الانواع يتناول الجنس لانواعه والثاني
قد يشارك نوع الانواع وحده في موضوعاته ويباينه باحد اعتباريه
اعني النسبة الى مافوقه وقد يباينه في الموضوع ايضا اذا لم يكن
تحت جنس كالوحدة والنقطة والآن فالنوعان يختلفان
في المعنى بثلاثة اشياء احدها اختصاص احدهما بالنسبة الى
ما فوقه ولاجل ذلك يجب تركبه من جنس وفصل واما الآخر
فلا يجب فيه ذلك وان كان جايزا للاشتراك المذكور في الموضوع
وثانيها جواز مباينة الاضافي للحقيقي في الموضوعات حين
يكون نوعا عاليا او متوسطا من حيث وقوعه على مختلفات
الحقيقة وثالثها جواز مباينة الحقيقي للاضافي في الموضوعات
حين لا يكون تحت جنس قوله ومما يسهو فيه المنطقيون
ظنهم ان اسم النوع في الموضعين له دلالة واحدة او
مختلفة بالعموم والخصوص وفي بعض النسخ ومختلفة بالعموم
والخصوص وهو الاظهر اي ان الاول يوهم ان يكون لهم
سهوان الاول ظنهم ان اسم النوع في الموضعين له دلالة
واحدة والثاني ظنهم ان له دلالة مختلفة بالعموم والخصوص
ويلزم على الاول ان يكون كل ما يقع بحسب جنس فانه لا يختلف
الا بالعدد حتى لا يكون جنس تحت جنس البته وذلك مما لم يذهب
اليه احد وان الثاني ليس الا انهم ظنوا ان النوع الحقيقي هو

نوعُ الانواع لا غير فجعلوا للمعنيين دلالة واحدة مختلفة بالعموم
والخصوص لكونها مطلقة في احد الموضعين ومقيدة بملاصقة
الاشخاص في الموضع الآخر اشارة الى ترتيب الجنس والنوع قوله
ثم ان الاجناس قد يترتب متصاعدة والانواع قد يترتب متنازلة
اي ربما ترتب لان ترتبه ليس بواجب في جميع المواد قوله ويجب ان
ينتهي وذلك لانها لو لم ينته في التصاعد للزم تركب المعنى الواحد
من مقومات لا يتناهى فيتوقف تصوره على اخطار جميعها بالبال
قال الفاضل الشارح وايضا لوجب ترتب العلل والمعلولات
لا الى نهاية وذلك لكون كل فصل علة لتقوم حصته من الجنس و
هو محال على ما بين في الالهيات ولو لم ينته في التنازل لما تحصلت
الاشخاص والانواع الحقيقية اعني اعيان الموجودات التي يلزم
من ارتفاعها ارتفاع الاجناس وما يليها قوله واما الى ماذا
ينتهي في التصاعد او في التنازل من المعاني الواقع عليها الجنسية
والنوعية واما المتوسطات بين الطرفين فمما ليس بيانه على
المنطقي وان تكلفه تكلفا فضولا بل انما يجب عليه ان يعلم
ان ههنا جنسا عاليا او اجناسا عالية هي اجناس الاجناس و
انواعا سافلة هي انواع الانواع واشياء متوسطة هي اجناس
لما دونها وانواع لما فوقها وان لكل واحد منها في مرتبته
خواص يريد ان معرفة مواد الاجناس والانواع باعيانها ليست
من هذا العلم لانها المعقولات الاولى وهذا العلم يبحث عن المعقولات
الثانية فالمنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر فيها قوله في ان

لكل واحد من العالية الى السافلة فى مرتبته خواص فانما يلزمه لان
العلوم البرهانية انما يبحث عن تلك الخواص وهى الاعراض الذاتية
المذكورة قوله وانما ان تعاطى النظر فى كمية اجناس الاجناس
وماهيتها دون المتوسطة والسافلة كان ذلك مهم وهذا غير
مهم فخروج عن الواجب وكثيرا ما الهم الاذهان زيغا عن الجادة
يترجح على ساير المنطقيين فان مقدمهم الذي هو المعلم الاول
افتتح تعليمه بذكر المقولات العشر التى هى اجناس الاجناس واشار الى
معانيها وخواصها على الوجه المشهور الذى يليق بالمبتدئين فى كتابه
المسمى بقاطيغورياس وجعلها شبيه مصادرة لهذا العلم لا جزا
منه [illegible] الجمهور فى ذلك بل زادوا فى بيانها عليه ولا شك فى
ان النظر فى ذلك ليس من المباحث المنطقية الا ان الحكم بان النظر
فيها يجرى مجرى النظر فى الاجناس المتوسطة والسافلة فى كونه مهما
او غير مهم فى هذا العلم خروج عن الانصاف فان المنطقى انما يحتاج فى
استعمال قوانينه لاقتناص الحدود واكتساب المقدمات الى ذلك لانه
ما لم يعرف ان محدوده وكل واحد من حدى مطلوبه تحت اى جنس
من الاجناس العالية يقع بحسب الماهية ما لم يمكن له ان يحصل الفصول
المترتبة ولا ساير المحمولات التى تتركب منها التعريفات ويستفاد
منها التصديقات بحسب الاغلب كما بين فى مواضعها واما المتوسطة
والسافلة التى لا ينحصر فى عدد فانما يستغنى عن ايرادها لاشتمال العالية
المعدودة عليها وما يشبه ذلك ان الطبيب من حيث هو طبيب يجب
ان لا ينظر الا فى حال بدن الانسان من حيث يصح ويمرض ليحفظ الصحة

ويزيل المرض فان نظر من حيث هو طبيب فى ماهيات اشياء بما
يستعملها اهى معدنية او نباتية او حيوانية ومعادنها اين هى و
اوقات تحصلها متى هى وشرايط حفظها ما هى وكم هى دون ما لم
يسمع به او لم يقع اليه مما يمكن ان يكون معرفته انفع فى علمه كان ذلك
مهم وغيره ليس بمهم فخروج عن الواجب الا انه لما تصور امكان
الاحتياج اليها فى استعمال قوانينه الحافظة للصحة او المزيلة للمرض
اضاف النظر فيها بحسب الامكان الى علمه بل جعله جزا من علمه
وهذا داب اصحاب ساير الصناعات العلمية فانهم يضيفون
الى صناعاتهم ما يحتاجون اليه فى تمير تلك الصناعات وان كان
خارجا عنها ليتم بذلك الوصول الى غاياتها اشارة الى الفصل
واما الذاتى الذى ليس يصلح ان يقال على الكثرة التى كليته بالقياس
اليها قولا فى جواب ما هو فلا شك فى انه يصلح للتميز الذاتى لها
عما يشاركها فى الوجود او فى جنس ما كان [illegible] اما ان يكون مقولا
فى جواب ما هو بالقياس الى ما هو ذاتى له او لا يكون والثانى اما
ان يكون داخلا فيما يقال فى جواب ما هو او يكون خارجا عنه و
لما كان المقول فى جواب ما هو على الكثرة اما تمام ماهيتها مطلقا
او تمام ماهيتها المشتركة بينها فالذاتى الخارج عما يقال فى جواب
ما هو لا يوجد الا فى القسم الاخير ويكون هو ما يختص ببعض تلك
الكثرة بالضرورة وما يختص بالبعض مقوما له فهو ما يفيده الامتياز
عما يشاركه فهو صالح للتميز الذاتى لذلك البعض [illegible] فى جواب
ما هو ان كان مقولا فى جواب ما هو على كثرة اخرى قبل الاولى فحكمه

حكم المقول في جواب ما هو وان لم يكن مقولاً فحكمه حكم الخارج المذكور
فاذن كل ذاتي لا يصلح لجواب ما هو فهو صالح للتميز الذاتي وهو
الفصل والفصل قد يكون خاصا بالجنس كالحساس للنامي
مثلا فانه لا يوجد لغيره وقد لا يكون كالناطق للحيوان عند من
يجعله مقولاً على غير الحيوانات كبعض الملائكة وعلى التقديرين فان
الجنس انما يتحصل ويتقوم به نوعا فذلك النوع انما يمتاز بذلك الفصل
اما على التقدير الاول فعن كل ما عداه مما في الوجود واما على التقدير
الثاني فعن كل ما يشاركه في الجنس فقط فان الانسان لا يمتاز بالناطق
عن جميع ما في الوجود اذ لا يمتاز به عن الملائكة بل عما يشاركه في الحيوانية
فقط [illegible] المراد بقوله عما يشاركه في الوجود او في جنس ما وقد ذهب
الفاضل الشارح وغيره ممن سبقه الى ان الذاتي الذي لا يصلح لجواب
ما هو لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات فهو اما مساو له او اخص منه
[illegible] له هو ما يصلح لتميزه عما يشاركه في الوجود والاخص
منه هو ما يصلح لتميز ما يختص به عما يشاركه في الجنس الذي يعمهما
[illegible] على ذلك بتجويز تركب اعم الذاتيات الذي هو الجنس العالي
من امرين متساويين له وليس ولا واحد منهما بجنس بل يكونان
فصلين وذلك غير مطابق للوجود ولا لاصولهم التي بنوا عليها
[illegible] اليه غني عن امثال هذه التمحلات قوله ولذلك
يصلح ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو فان اي شيء هو انما
يطلب به التميز المطلق عن المشاركات في معنى الشيئية فيما
دونها وهذا هو المسمى بالفصل نبه على ان الفصل هو المقول في

جواب اي شيء هو ثم بين ان هذا الاطلاق موافق لعرف اللغة كما بين
في جواب ما هو بقوله فان اي شيء انما يطلب به التميز المطلق يعني
ان السؤال باي قد يطلب به التميز العام عن جميع الاشياء وذلك
اذا اضيف الى شيء او ما يجري مجراه فيقال اي شيء هو [illegible] يطلب
به التميز الخاص عن بعضها مما هو دون الشيء المطلق وذلك اذا
اضيف الى شيء اخص منه كما يقال اي حيوان هو [illegible] الشيخ
في التلفظ بالوجود والشيء ههنا تعميم الاشياء التي يطلب التميز
عنها من غير ملاحظة كون الوجود والشيئية عارضين للماهيات
على ما فهم الفاضل الشارح فانه لا فائدة لذلك ههنا قوله
وقد يكون فصلاً للنوع الاخير كالناطق مثلا للانسان وقد يكون
للنوع المتوسط فيكون فصلا لجنس النوع الاخير مثل الحساس فانه
فصل الحيوان وفصل جنس للانسان وليس جنسا للانسان و
ان كان ذاتيا اعم منه لما فرغ عن بيان ماهية الفصل رجع
الى الاشارة التفصيلية الى ان فصلية كل واحد من الذاتيات التي
لا يصلح لجواب ما هو بالقياس الى اي شيء يكون [illegible] وصوله الى
فصل الجنس اشار الى ما ذكره مجملا من مناقضة القائلين فيما مر
بان المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم [illegible] بيانه الى هذا
الموضع بقوله فعلم من هذا انه ليس كل ذاتي اعم جنسا
ولا مقولا في جواب ما هو قوله وكل فصل فانه بالقياس
الى النوع الذي هو فصله مقوم وبالقياس الى جنس ذلك
النوع مقسم يريد ان الفصل الذي يتحصل به الجنس نوعا ما

انما يكون له اعتباران احدهما بقياسه الى الجنس المتحصل به والثاني
بقياسه الى النوع المتحصل منه والاول هو التقسيم فان الناطق هو
يقسم الحيوان الى الانسان وغيره والثاني هو التقويم فانه يقوم
الانسان لكونه ذاتيا له واما قولهم الفصل مقوم لحصته من
الجنس فذلك التقويم غير ما نحن فيه فانه بمعنى كونه سببا لوجود
الحصة لا بمعنى كونه جزا منه والتميز بعد التقويم لانه عارض
بحسب اعتبار الشئ الى غيره فيكون متاخرا عن اعتباره في نفسه
مقوم النوع العالي مقوم للسافل لانه يقوم مقومه ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون مقوم السافل هو ما ينضاف الى العالي ومقسم الجنس
السافل مقسم للعالي لان العالي مقول على جميع السافل ولا ينعكس
لاحتمال ان يكون احد اقسام العالي هو السافل نفسه اشارة
الى الخاصة والعرض العام اما الخاصة والعرض العام فمن
المحمولات العرضية والخاصة منهما ما كان من اللوازم والعوارض
غير المقومة لكلي ما واحد من حيث انه ليس لغيره سواء كان ذلك
نوعا اخيرا وغير اخير وسواء عم الجميع او لم يعم لما فرغ من
المحمولات الذاتية ذكر المحمولات العرضية وهي ينقسم الى ما
لا يعرض لغير موضوعاتها والى ما يعرض والاول خاصة والثاني
عرض عام ولا يشترط فيهما ان يكون الموضوع كليا والخاصة قد
يكون للجنس العالي كالموجود لا في موضوع للجوهر وللمتوسط كالمتلون
للجسم وللنوع الاخير كالكاتب للانسان وقد يكون لازمة
كذي الزوايا الثلث للمثلث ومفارقة كالماشي للحيوان وقد يكون

عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة
بالبعض كالكاتب له وقد يكون مفردة كالكاتب له ومركبة
كمنتصب القامة بادي البشرة له وقد يكون بالقياس الى شئ لا
يوجد فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذي الرجلين
للانسان بالقياس الى الفرس دون الطاير ولا بالقياس الى شئ
بل بالاطلاق كما مر وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا
ينعكس وربما يكون عرضا عاما لما تحته وربما لا يكون قوله واما
العرض العام منها فهو ما كان موجودا في كلي وغيره عم الجزئيات
كلها او لم يعم والعرض العام قد يكون ايضا للجنس العالي كالواحد
للجوهر وللنوع الاخير كالابيض للانسان وقد يكون لازما كالزوج
للاثنين ومفارقا كالنايم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات
كالمتحرك للحيوان وغير عام كالابيض له قوله وافضل الخواص ما
عم النوع واختص به وكان لازما لا يفارق وانفعها في تعريف
الشئ ما كان بين الوجود له مثال الخاصة الضحاك للانسان
وكون الزوايا مثل قايمتين للمثلث الخاصة قد يعتبر من حيث
كونها خاصة فقط وقد يعتبر من حيث وقوعها في التعريفات
ويوجد للخواص متفاوتة في الجودة والرداءة بكل واحد من
الاعتبارين وافضلها بالاعتبار الاول ما يكون شاملة لاشخاص
الموضوع خاصة به لا بالقياس الى غيره بل على الاطلاق لازمة لها
غير مفارقة وبالاعتبار الثاني ما يكون مع ذلك بين الوجود
له فان التعريف بالخفي غير منتج قوله مثال العرض العام الابيض

للبيضانى البيضانى طاير يقال له باليونانية ققنس هو متولد غير
متوالد و قد يذكر له قصة و يتمثل في البياض به كما فى السواد بالغراب
قوله و ربما قالوا العرض مطلقا محذوفا عنه العام ومتحلفوا
المنطقيين يذهبون الى ان هذا العرض هو العرض الذى يقال
مع الجوهر وليس هنا من ذلك شئ بل معنى هذا العرض هو العرض
المشهور عند الظاهرين اطلاق العرض على ما يوجد فقط للموضوع
و اطلاق الخاصة على ما يكون مع ذلك مساويا له كما ذكر في
الجدل والعرض الذى هو قسيم الجوهر هو ما يوجد فى الموضوع
فلعل الالتباس بين ما يوجد للموضوع و بين ما يوجد فيه بعد
الغفلة عن اختلاف معنى الموضوع فيهما حملهم على الذهاب الى
انهما واحد وايضا فان العرض الذي هو قسيم الجوهر قد يمكن
ان يحمل على موضوعه حملا غير ذاتى فظنوه عرضا عاما لذلك و
غفلوا عن كونه محمولا بالاشتقاق و وجوب كون العرض العام
محمولا بالمواطاة قوله وقد يكون الشئ بالقياس الى كلى خاصة
وبالقياس الى ما هو اخص منه عرضا عاما فان المشى والاكل من
خواص الحيوان ومن الاعراض العامة بالقياس الى الانسان
كل واحد من الخمسة انما يكون واحدا منها بالقياس الى شئ
فان الجنس جنس لشئ والنوع نوع لشئ ولا يمتنع ان يكون ما هو
جنس لشئ نوعا لغيره وكذلك البواقى وقد يتمثل في هذا الموضع
بالملون فيقال انه جنس للاسود وفصل للكثيف ونوع للمتكيف
بوجه ولهذا الملون بوجه آخر وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان

وليس هذا المثال صحيحا في بعض الصور ولكن لا يناقش في الامثلة
تنبيه فهذه الالفاظ الخمسة وهو الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام يشترك كلها فى انها يحمل على الجزئيات
الواقعة تحتها بالاسم والحد اقول هذا اول فصل ترجمه
بالتنبيه وقال الفاضل الشارح الاستقراء يدل على ان الشيخ
عبر في هذا الكتاب بالاشارات عن فصول يشتمل على احكام تثبت
بتجشم كسب وبالتنبيهات عن فصول يكفى في ثبوت احكامها
النظر في حدودها او فيما سبق من القول فيما يناسبها واقول
الفصل من النوع الثانى ومن عادة المنطقيين في هذا الموضع
ان يبينوا المشاركات العامة والساسه والثلاثيه والرباعيه
والمباينات بين هذه الخمسة فاقتصر الشيخ على بيان مشاركة
عامة هى ان كل واحدة من الخمسة قد يحمل على جزئياتها بالاسم
والحد كالجسم على الحيوان وكالجوهر الذي يقبل الابعاد اعنى
حد الجسم عليه ايضا وههنا بحث مهم وهو ان النوع
الذي هو احد الخمسة باى المعنيين هو فنقول انه
بالمعنى الحقيقى وذلك لان الكليات المنحصرة فى هذه الاقسام
الخمسة هى المحمولات والنوع الاضافى من حيث هو اضافى
موضوع لا يعتبر كونه محمولا على شئ انما يعتبر كونه محمولا من
حيث هو كلى وهو اعتبار آخر والشيخ قد نبه عليه بقوله يشترك
كلها فى انها يحمل على الجزئيات الواقعة تحتها والاضافى
لا يقاس الى ما تحته من حيث هو نوع اضافى بل يقاس الى ما

فوقه وايضاً القسمة المخمسة تخرج الحقيقي وحده الى الفعل والتي
تخرج الاضافي انما يكون بالقوة مسدسة لانها لا تخرج الاضافي
وحده من غير اعتبار الحقيقي وذلك لانا نقول اذا اردنا الحقيقي
مثلا الكليات المحمولة اما ذاتيه او عرضيه لموضوعاتها والذاتية
اما مقولة في جواب ما هو على مختلفات الحقايق وهي الجنس او
على متفقاتها وهي النوع واما ليست بمقولة وهي الفصل والعرضية
اما مختصه بموضوعاتها وهي الخاصة او غير مختصة وهي العرض
[illegible] القسمة وما يجري مجراها تخرج الحقيقي وحده مخمسه
واما اذا اردنا الاضافي فنقول مثلا الكليات ينقسم الى ممكنه
الوقوع في جواب ما هو والى ما لا يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع
اذا ترتب في العموم والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له و
ما لا يمكن ان يقع في جواب ما هو ينقسم الى ذاتي وهو الفصل
والى عرضي هو اما الخاصة او العرض العام وهذه القسمة بالقوة
مشتملة على قسم آخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يترتب
[illegible] يترتب تحت عام وهو النوع الحقيقي فيكون بالقوة مسدسة
ولا محيص عن ذلك في كل قسمة يجرى مجراها في اخراج الاضافي
[illegible] الرسوم الخمسة فالجنس يرسم بانه كلي يحمل على اشياء
مختلفة الحقايق في جواب ما هو والفصل يرسم بانه كلي يحمل
على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره والنوع يرسم باحد
المعنيين انه كلي يحمل على اشيا لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو
[illegible] يرسم بالمعنى الثاني انه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً

اوّلياً والخاصة يرسم بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولاً غير ذاتي والعرض العام يرسم بانه كلي يقال على ما تحت
حقيقة واحدة وعلى غيرها قولاً غير ذاتي الكلي هو الجنس للخمسة
ولذلك وضعه في اوايل رسومها والكلي يقع بالاشتراك على
طبايع الموجودات وحدها وهو الطبيعي وعلى العموم الذي اذا
لحقها اشتركت الجزئيات فيها وهو المنطقي وعلى الملحوق مع
اللاحق وهو العقلي وقد مرّ ذكرها والجنس للخمسة هو المنطقي
لا غير وانما قال في رسم الفصل يحمل في جواب اي شيء هو في
جوهره لان الخاصة ايضا قد يحمل في جواب اي شيء هو الا انها
انما يفعل تمييزاً عرضياً لا ذاتيا وجوهريا وقال في رسم النوع الا انما
ان الجنس يحمل عليه حملا ذاتيا اوّليا لان الجنس البعيد يحمل عليه
ايضا حملا ذاتيا لكنه لا يكون اوّليا وهو لا يكون نوعا الا بالقياس
الى القريب والثاني ظاهر وانما جعل هذه الاقوال رسوما لا
حدودا الا ان الحمل على الشيء امر عارض لماهية الكليات غير مقوم
اياها فان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة
بالاشتراك سوا حمل عليها او لم يحمل [illegible] عليها او كونه
صالحا لان يحمل فمما يعرض له بعد تقومه وكذلك في البواقي [illegible]
اورد الشيخ رسومها دون حدودها [illegible] اشد مناسبة
لبياناتها المتقدمة [illegible] الحد قول دال على ماهية
الشيء هذا حد الحد [illegible] بانه قول يقوم مقام الاسم
المطابق في الدلالة على الذات [illegible] منه تام يشتمل على جميع

المقومات كقولنا للانسان انه حيوان ناطق ومنه ناقص يشتمل على
بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا له انه جسم جوهر ناطق
والتام لا يكون الا واحدا واما الحدود الناقصة فكثيرة يفضل
بعضها على بعض بحسب ازدياد الاجزاء وايضا منه ما يكون بحسب
الاسم ومنه ما يكون بحسب الماهية واسم الحد يقع على التام
والناقص بالاشتراك لان التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم
الا ان الاسم مفرد والحد مولف والناقص دال عليها لا بالمطابقة
بل بالالتزام ويقع على الحدود الناقصة بالتشكيك لان المشتمل على
اجزاء اكثر اولى بهذا الاسم من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق
هذا الاسم والواجب ان يحمل على التام الذي هو الحد الحقيقي وحده
واياه عنى الشيخ في هذا الفصل قوله ولا شك انه يكون مشتملا
على مقومات اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله لان
مقوماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص هو فصله اشارة الى
ما سبق من ان الدال على الماهية انما يكون مشتملا على جميع المقومات
[illegible] ان الشيء الذي يراد تعريفه يكون اما بسيطا واما مركبا و
[illegible] اما ان يكون في العقل فقط واما ان يكون في العقل و
خارجه والعقلي المحض هو التركيب من الجنس والفصل ويختص
بان يكون كل واحد من المركب واجزائه مقولا بالمواطاة على الباقية
والتركيب الخارجي قد يكون من اشياء ملتئمة شيئا واحدا كالاحاد
في العدد وكالهيولى والصورة في الجسم او غير ملتئمة شيئا واحدا
كالسواد وغيره في البلقة [illegible] شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد

في الاسود او من شيء واضافته الى غيره كالرجل والابوة في
الاب وقد يكون على انحاء غير ذلك مما يطول ذكرها [illegible]
خارج العقل مركب في العقل ولا ينعكس [illegible] من هذه الاقسام
تعريف يخصه اما البسائط فلا يعرف بالحدود بل بالرسوم وما
يجري مجراه واما المركبات العقلية وهي التي يحد بالحدود التامة
المذكورة وهي ذوات الماهيات على الاصطلاح المذكور قبل
واما المركبات الخارجية فحدودها مولفة من حدود بسائطها ان
كانت ذوات حدود والا فمن رسومها [illegible] الحد
قول دال على ماهية الشيء يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات
التي هي المركبات العقلية [illegible] ذلك قال ويكون معنى الحد لا
محالة مركبا من جنسه وفصله [illegible] هذا فقط سقط
الشك الذي يورد عليه وهو قولهم ليس كل واحد مركبا من
جنس وفصل [illegible] وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما
هو خاص لم يتم للشيء حقيقته المركبة [illegible] بالمركب العقلي الصرف
[illegible] المركبات لا يجب ان يكون مشتملا على مشترك وخاص
[illegible] وما لم يكن للشيء تركيب في حقيقته لم يدل عليها
بقول يعني بالقول القول الذي يكون حدا [illegible] حقيقته
البسيط قد يدل عليها بقول [illegible] لا يدل عليها بقول يكون
حدا بل بقول يكون رسما وان لم يكن ذلك القول في بعض
الصور قاصرا عن الحدود في افادة تصور ما يطلب تصوره
[illegible] اذا كان مشتملا على لوازم يقتضي انتقال الذهن عنها

الى حقيقته ملزومها كما هى لان ذلك القول يقوم مقام
الحد فى افادة الغرض قوله وكل محدود مركب فى المعنى ههنا
صرح بانه يريد التركيب العقلى قوله ويجب ان يعلم ان
الغرض فى التحديد ليس هو التميز كيف اتفق ولا ايضا بشرط
ان يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار اخر بل ان
يتصور به المعنى كما هو يريدون ان الغرض
من التحديد هو التميز فحسب يجعلون كل قول
يطرد وينعكس على الشى حدا له بعضهم للذاتيا
والعرضيات جعل المميز الذاتى كيف ما كان حدا
جميعا وابان ان الغرض من التحديد تصور
المعنى كما هو من يروم تحقيق شى لا يقف دونه
ان طالب التميز الكلى بالقصد الاول لا تحصل
غرضه الا بعد ان يعرف الشى الذي يريد تميزه اولا
الغير المتناهية التى يريد التميز عنها ثانيا واما
تصور المعنى كما هو فقد يتحصل له التميز الكلى تابعا المقصود
بالقصد الثانى واذا فرضنا ان شيا من الاشيا له بعد
جنسه فصلان يساويانه كما قد يظن ان الحيوان له بعد
كونه جسما ذا نفس فصلان كالحساس والمتحرك بالارادة
اذا اورد احدهما وحده كفى فى الحد الذى يراد به التميز
الذاتى ولم يكف فى الحد الذى يطلب فيه ان تحقق ذات
الشى وحقيقته كما هو الكلام فى كيفية اشتمال الشى

على فصلين متساويين فلا وجه لاعادته والمنطق من حيث يجوز
ذلك فعليه ان يحكم بوجوب ايراد الفصول جميعا حتى يتم المقومات
قوله ولو كان الغرض فى الحد التميز بالذاتيات كيف اتفق
لكان قولنا الانسان جسم ناطق مايت حدا
جدلية يحتج بها على القوم انهم مع قولهم بان الغرض من
الحد هو التميز بالذاتيات اعترفوا بان هذا ليس حدا تاما
وهو مناقض لقولهم والمائت عندهم فصل اخير بعد الناطق
لان الانسان يشارك الافلاك والملائكة بزعمهم فى كونه حيا
ناطقا ويمتاز عنها بالمائت ان الحى الناطق يقع عليهما
بمعنيين اذا كانت الاشياء التى يحتاج الى ذكرها
فى الحد معدودة وهى مقومات الشى لم يحتمل التحديد الا
وجها واحدا من العبارة التى يجمع المقومات على ترتيبها
لجمع ان يوجز ولا ان يطول ايراد الجنس
القريب يغنى عن تحديد واحد واحد من المقومات المشتركة
اذا كان اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن
الامر بايراد الفصول انه انا زادت الفصول
على واحد لم يحسن الايجاز والحذف اذا كان الغرض بالتحديد
تصور كنه الشى كما هو يتبعه التميز ايضا
متعمدا وسهى ساهٍ او نسى ناسٍ اسم الجنس واتى بدله بحد
الجنس لم يقل انه خرج عن ان يكون حادا مستعظمين صنيعه
فى تطويل الحد الايجاز محمود كل ذلك الحد

هذا التطويل مذموم كل ذلك الذم اذا حفظ فيه
الواجب من الجمع والترتيب في هذا الفصل هو غلط
جماعة من المنطقيين في تحديد الحدود وذلك قولهم
للحد قول وجيز دال على تفصيل المعاني التي يشتمل عليها مفهوم
الاسم وما يجري مجراه والتنبيه على فساد ذلك بما ذكره غني
عن الشرح بقوله اذا حفظ فيه الواجب من الجمع
والترتيب فائدة ان الحد قد لا يتم بجميع المقومات
بل يجب مع ذلك ان يرتب فيقدم الاجناس ثم يقيد بالفصول
لتحصل صورة متطابقة للمحدود وكثيرا ما ينتفع في
الرسوم بزيادة تزيد على الكفاية للتميز وستعلم الرسوم
عن قريب بذلك الرد على من يعتبر الايجاد فان زيادة
ذكر بعض اللوازم او القيود في الرسوم المميزة يقتضي مزيد
الايضاح وسهولة الاطلاع على حقيقة المطلوب
ثم قول القائل ان الحد قول وجيز كذا وكذا يتضمن بيانا لشيء
اضافي مجهول الوجيز غير محدود فربما كان الشيء
وجيزا بالقياس الى شيء طويلا بالقياس الى غيره واستعمال
امثال هذه في حدود امور غير اضافية خطاء قد ذكرهم
في كتبهم فليتذكروه الى المواضع الجدلية المتعلقة
بالحدود موضعا يشتمل على خطه تحديد غير
الاضافي بالاضافي تحديد النار بانها اخف الاجسام
والطفها ان الحد مضاف الى المحدود الا ان الاضافة

عارضة له ليست داخلة في ماهيته الوجيز جزءا
من حده جعلها داخلة في ماهيته اشارة الى الرسم واما
اذا عرف الشيء بقول مؤلف من اعراضه وخواصه التي يخصه
جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه
رسم للرسم ان يقال هو قول مؤلف من محمولات لا
يكون ذاتيه باجمعها او لا يكون على ترتيبها الواجب يراد به تعريف
الشيء منه تام يفيد التميز عن كل ما يغاير المرسوم
ناقص يفيد التميز عن بعض ما يغايره التام هو
الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات ما اقتصر
فيه على العرضيات منه جيد يساوي المرسوم ويكون
ابين منه ردي وهو ما يخالفه من شرايط الجودة المساواة
للمرسوم لئلا يتناول ما ليس منه او يخلي عما هو منه لم يكن
كل واحد من العرضيات مساويا واجتمع منها ما يكون مساويا
فيصير رسما مثلا في رسم الخفاش انه الطاير الولود
التي يخصه جملتها بالاجتماع اشارة الى هذا المعنى
الذي اورده الفاضل الشارح وهو ان مساواة اللازم
الواقع في الرسم لملزومه لا يعرف الا بعد معرفة الملزوم فيكون
معرفة الملزوم به دورا لا يخل بما ادعى حله به بقيد
اللوازم غير المساويه بعضها ببعض حتى يتركب منها ما يكون
مساويا ويعرف به ولا يلزم الدور في كيفية
معرفة كون المجموع مساويا بحاله ان يقال المساواة

في نفس الأمر هو غير العلم بالمساواة والشرط في انتقال الذهن عن
اللازم المساوي الى الملزوم هو المساواة في نفس الأمر لا العلم بالمساواة
فاذا نظر الباحث عن الشي فيما يكتنفه من لوازمه وعوارضه مساوية
كانت او غير مساوية مفردة او مركبة واوصله بعضها الى ذلك
الشي علم بعد ذلك انه كان مساويا له ولا يلزم الدور ثم انه يعرف
غيره بما يعرف مساواته ولا يحتاج ذلك الغير ايضا الى تقدم العلم
بالمساواة واعلم ان اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون
من حيث هو واحد رسما وكذلك الفصل وحده ولا يكون حدا
ناقصا [illegible] لان الواحد منهما لا يدل على الشي المطلوب
بالمطابقة والا كان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام [illegible]
على قرينة عقلية موجبة لنقل الذهن من اللازم الى الملزوم [illegible]
[illegible] القرينة ان صرح بها اقتضت لفظا آخر بازائها وكان الدال
بالحقيقة شيئين لا شيئا واحدا ولهذا السبب يعد الحدود و
الرسوم في الاقوال دون المفردات من الالفاظ وايضا انتقال
الذهن من شي الى شي على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة
فيه مدخل والانتقال من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي
[illegible] بالصناعة تاليف مفرداتها لا غير وهي لا يكون الا
مؤلفة [illegible] واجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس اولا
ليقيد ذات الشي [illegible] ما يقال للانسان انه حيوان مشاء
على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع ويقال للمثلث
انه الشكل الذي له ثلث زوايا [illegible] لان اللوازم والخواص

بل الفصول لا يدل بالوضع الا على شي ما يستلزمها او يختص به
اما ما ذلك الشي في ذاته وجوهره فلا يدل عليه الا بالانتقال
العقلي واذا وضع الجنس دل على اصل الذات ثم تم التعريف
بالحاق اللوازم والخواص قوله ويجب ان يكون الرسوم
بخواص واعراض بينة للشي فان من عرف المثلث بانه الشكل
الذي زواياه مثل قائمتين لم يكن رسمه الا للمهندسين
هذا شرط آخر في جودة الرسم وقد سبق ذكره ولما كان
حال الشي في البيان والخفاء مختلفا وربما كان البين عند
شخص خفيا عند آخر يكون بعض الاقوال رسوما عند قوم
غير رسوم عند آخرين وما يتعلق به في آخر الفصل وهو ان رسم
المثلث بحال الزوايا لا يكون الا للمهندسين [illegible] انه
لا يكون للمهندسين ايضا الا بحسب الاسم دون الماهية
لان المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث لا يمكن ان يعرف
حال زواياه ولما كان من الحدود حدود شارحة للاسم
وحدود دالة على الماهية فكذلك الرسوم [illegible]
اصناف من الغلط تعرض في تعريف الاشياء بالحد و
الرسم اذا عرفت نفعت بانفسها ودلت على اشكالها
في غيرها هذه اصول نقلها عما يتعلق بالحدود والرسوم
من كتاب الجدل [illegible] هي وامثالها في ذلك الكتاب
بالمواضع والموضع كل حكم يتشعب عنه احكام اخر يمكن
ان يجعل كل واحد منها مقدمة [illegible] الاصول ما

يتعلق بالالفاظ ومنها ما يتعلق بالمعانى وقدم المواضع اللفظية
قوله من القبيح ان يستعمل في الحدود الالفاظ المجازية
والمستعارة والغريبة الوحشية بل يجب ان يستعمل فيها
الالفاظ الناصّة المعتادة يريد بالحدود الاقوال الشارحة
مطلقا واللفظ المجازي والمستعار هما ما يطلق على غير ما
وضع له لقرينة تقتضى العدول عنه الى الغير من شبه او نسبة
او امر عقلي او غير ذلك ويقابلهما الحقيقي ويفترقان بان ذلك
الاطلاق في المجاز يكون مستمرا لا يلاحظ الحقيقة
فيه وفي الاستعارة يكون مستبدعا ويلاحظ كون ذلك
الاطلاق ليس بحقيقي فالمجاز في المفردات كاطلاق النور
على الهداية على الفكر وفي المركبات كقوله تعالى وَ
اسئل القرية في المفردات كذنب السرحان على
الصبح الاول كقوله تعالى واخفض جناحك
الغريبة هي التى لا يكون استعمالها مشهورا ويكون
بحسب قوم قوم ويقابلها المعتادة هي التى
يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه ويقابلها العذبة
اجتمعت الغرابة والوحاشة فى لفظ فقد سمج جدا
امثال هذه الالفاظ فى التعريفات قبيح محتاجة الى
كشف وبيان فيلزم احتياج القول الشارح الى قول شارح
اخر الناصّة هى التى يعبر عن المقصود صريحا
ويزيل الاشتباه عما يكون فى معرضه ويقابلها الموهمة او

المغلقة وفي بعض النسخ بدل المعتادة المعتدلة اى بين
الركاكة العامية والمتانة المفرطة التى تعدل بالذهن
عن فهم المعنى الى النظر في اللفظ قوله فان اتفق ان لا
يوجد للمعنى لفظ مناسب معتاد فليخترع له لفظ من اشد
الالفاظ مناسبة وليدل على ما اريد به ثم ليستعمل
ذلك في المفردات وقد تتفق في المركبات وذلك لان
الناظر في المعانى ربما يدرك اشياء لم يدركها واضع لغته
او سنح له تركيب يحتاج اليه لم يسنح لواضع لغته فلم يضع
لها اسما ويحتاج الناظر الى ان يعبر عنها فيضطر الى وضع
الفاظ بازائها المناسبة فيه الانتقال عن
المعانى الاصلية الى غيرها بسبب المناسبة كما في المجاز والاستعارة
والتشبيه وغيرها طريق مسلوك فى جميع اللغات
لفظا على هذا الوجه لا يكون خارجا عن مذهب اللغة
المخترعات فى المفردات النفس والعقل وفي
المركبات القياس والاستقراء وقد يسهو المعرفون
فى تعريفهم فربما عرفوا الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة
كمن يعرف الزوج بانه العدد الذي ليس بفرد وربما تخطوا
ذلك فعرفوا الشئ بما هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو
الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس اخفى من النار وربما
بعدوا ذلك فعرفوا الشئ بنفسه فقالوا ان الحركة هي النقلة
وان الانسان هو الحيوان البشري وربما بعدوا ذلك فعرفوا

الشئ بما لا يعرف الا بالشئ اما مصرحًا واما مضمرًا اما المصرح
فمثل قولهم ان الكيفيه ما بها يقع المشابهة وخلافها ولا يمكنهم
ان يعرفوا المشابهة الا بانها اتفاق في الكيفية لا في الكمية
والنوع وغير ذلك واما المضمر فهو ان يكون المعرف به ينتهي
تحليل تعريفه الى ان يعرف بالشئ وان لم يكن ذلك في اول الامر
مثل قولهم ان الاثنين زوج اول ثم يحدون الزوج بانه عدد
منقسم بمتساويين ثم يحدون المتساويين بانهما شيئان كل واحد
منهما يطابق الآخر مثلا ثم يحدون الشيئين بانهما اثنان ولا
[illegible] استعمال الاثنينية في حد الشيئين من حيث هما شيئان
[illegible] هي المواضع المعنوية فمنها تعريف الشئ بما يساويه في
المعرفة والجهالة ثم بما هو اخفى ثم بما لا يعرف الا به اما بمرتبة
واحدة وهو دور ظاهر او بمراتب وهو دور خفي وجميع
ذلك ردي على الترتيب المذكور فالتعريف بالمساوي ردي
لانه لا يفيد المطلوب وبالاخفى اردي منه لانه ابعد
عن الافادة ونفس الشئ اردي منه لان الاخفى يمكن ان
يصير اقدم معرفة في بعض الصور فيتعرف به ولا يتصور ذلك
في نفس الشئ والدوري اردي منه لان الاول يقتضي
ان يكون للشئ على نفسه تقديم واحد والثاني يقتضي ان يكون
له تقديمات فوق واحدة والدور الظاهر اشنع والخفي
اردي في الحقيقه والامثلة مذكورة في المتن وقد اورد
في مثال التعريف بالمساوي تعريف الزوج بانه ليس بفرد و

الزوج يقابل الفرد تقابل التضاد بحسب الشهرة ويقابل الملكة
والعدم بحسب الحقيقه فتعريفه به تعريف بالمساوي
بحسب الشهرة وهو مراد الشيخ وتعريف دوري بحسب
الحقيقة لان العدم يعرف بالملكة فتعريف الملكة به يقتضي
دورًا [illegible] وقد يسهو المعرفون فيكررون الشئ في الحد
حيث لا حاجة اليه فيه ولا ضرورة اعني الضرورة التي
يتفق في تحديد بعض المركبات والاضافيات على ما يعلم
في غير هذا الموضع ومثال هذا الخطا قولهم ان العدد
كثرة مجتمعة من آحاد والمجتمعة من الآحاد هي الكثرة بعينها
ومثل من يقول ان الانسان حيوان جسماني ناطق والحيوان
ماخوذ في حده الجسم حين يقال انه جسم ذو نفس
حساس متحرك بالارادة فيكونون قد كرروا [illegible] قد
يقع للمحدود في الحد وقد يقع للحد وقد يقع لبعض اجزائه وايضا
قد يقع بحسب الحاجة اليه وقد يقع بحسب الضرورة وقد يقع
لا بحسبهما والردي ما يشتمل على تكرار الحاجة اليه ولا ضرورة
فيه مثال ما تكرر المحدود في الحد ان يقال الانسان حيوان بشري
مثال ما تكرر الحد او بعض اجزائه ما ذكره الشيخ في تعريف
العدد والانسان [illegible] بحسب الحاجة كما يكون في
الجواب عن سؤال يشتمل على تكرار كمن يسال عن حد الانسان
الحيوان مثلا ويحتاج المجيب في جوابه الى ايراد حديهما فيقع فيه
تكرار بحسب الحاجة وهو غير قبيح بالنظر الى السؤال قبيح لولا السؤال

[illegible] الضرورة كما يقع في حدود بعض المركبات والاضافيات
والمركبات التي يقع في حدودها تكرار هي ما تركب عن الشئ وعن
عرض ذاتي له فيقع الشئ مرة في حده ومرة في حد عرضه الذاتي
الذي يشتمل حده على ذكر معروضه ضرورة كما [illegible]
المشهور ههنا الانف الافطس فان الافطس لا يمكن ان يحد الا مع
ذكر الانف لان الفطوسة تقعير يختص بالانف لا اي تقعير يتفق
[illegible] ههنا غير الافطس الذي يقال في صفة صاحب الانف
حين يقال الرجل الافطس لان هذا عرض ذاتي بخلاف ذلك
[illegible] في تفسير الافطس ههنا انه اما انف ذو تقعير او ذو
تقعير في الانف فعلى الاول يكون قولنا انف افطس مشتملا على
تكرار لا فايدة فيه لان معناه انف هو انف ذو تقعير وعلى الثاني
لا يجوز ان يكون الانف ذا تقعير في الانف لان الانف لا يكون
له انف فضلا عن ان يكون ذا تقعير بل انما يسمى صاحب
الانف افطس لانه ذو تقعير في الانف [illegible] يكون معناه
انف هو شخص ذو تقعير في الانف وكلاهما غير صحيح [illegible]
ان تفسير الافطس هو ذو تقعير لا يكون الا للانف [illegible]
لا يمكن ان يكون صاحب الانف افطس لانه لا يكون ذا شئ لا يكون
ذلك الشئ له ويكون معنى انف افطس انف هو ذو تقعير لا يكون
الا للانف [illegible] في الاضافيات فسيجئ بيانه [illegible]
وهذان المثالان تدينا سبان بعض ما سلف مما سبقت
اليه الاشارة ولكن الاعتبار مختلف فبعض ما سلف

هو تعريف الشئ بنفسه وبما لا يعرف الا به [illegible]
هو وقوع التكرار فيهما وذلك لان تعريف الشئ بنفسه
انما يشتمل على تكرار لكنه يكون للمحدود في الحد [illegible]
المثالين يكون للحد او لبعض اجزائه ولكن الاعتبار مختلف
[illegible] من جهة تعريف الشئ بما يقتضي تقديم معرفته
على نفسها غير السهو من جهة تكرار لا يحتاج اليه ولا ضرورة
فيه [illegible] واعلم ان الذين يعرفون الشئ بما لا يعرف الا
بالشئ هم في حكم المكررين للمحدود في الحد [illegible] لان
القائل الكيفية ما بها يقع المشابهة كانه يقول الكيفية ما
به يقع اتفاق في الكيفية وهذا تكرار للمحدود في الحد والمراد بيان
التناسب من الجانبين [illegible] وانه قد ظن بعض
الناس انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الآخر
انه يجب من ذلك ان يعلم كل واحد منهما بالآخر فيوخذ كل
واحد منهما في تحديد الآخر جهلا بالفرق بين ما لا يعلم الشئ
الا معه وبين ما لا يعلم الشئ الا به [illegible] الشئ الا معه
يكون لا محالة مجهولا مع كون الشئ مجهولا ومعلوما مع كونه معلوما
[illegible] الشئ الا به يجب ان يكون معلوما قبل الشئ لا مع
الشئ [illegible] الفاحش ان يكون انسان لا يعلم ما الابن
وما الاب فيسأل ما الاب فيقال هو الذي له ابن فيقول
لو كنت اعلم الابن لما احتجت الى استعلام الاب اذ كان العلم
بهما معا ليس الطريق هذا [illegible] ضرب اخر من التلطف

مثل ان يقال مثلا ان الاب حيوان تولد آخر من نوعه من
نطفته من حيث هو كذلك فليس في جميع اجزاء هذا التبيين شيء
تبين بالابن ولا فيه حوالة عليه المتضايفان يكونان معًا
في العقل فتعريف احدهما بالآخر تعريف الشيء بالمساوي فيجب
ان يعرف كل واحد منهما بايراد السبب الذي يقتضي كونهما
متضايفين ليتحصلا منه معا في العقل ويخص البيان بالذي
يراد تعريفه منهما وهذا يستدعي تلطفا ومثاله ما ذكره في حد
الاب انه حيوان تولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك
فالحيوان هو الاب والآخر من نوعه هو الابن لكنهما اخذا عاريين
عن الاضافة وتولده من نطفته سبب تضايفهما ومن حيث
هو كذلك تكرار ضروري لما مضى وهو الذي يضيف معنى
الاضافة الى الحيوان الذي هو الاب ويخص البيان به لان
الاب انما يكون مضافا الى الابن من هذه الحيثية [illegible]
ولا يلتفت الى ما يقوله صاحب كتاب ايساغوجي في باب رسم
الجنس بالنوع [illegible] عليه في كتاب الشفا فهنا هو ما اردناه
الآن من الاشارة الى تعريف التركيب الموجه نحو التصور و
نحن منتقلون الى تعريف التركيب الموجه نحو التصديق [illegible]
للجنس في التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب
ما هو ورسم النوع بانه المقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما
هو فوقع دور في ظاهر الرسمين وحله فرفوريوس صاحب ايساغوجي
على ان المضافين لما كان ماهية كل واحد منهما بالقياس الى

الآخر فيجب ان يؤخذ كل واحد منهما في حد الآخر واشار
الشيخ في الشفاء الى انه ليس بحل شك بل زيادة الشك
تعميمه بجميع المتضايفان ثم بين ان ما كان بازاء لفظ النوع
في اللغة اليونانية كان في الوضع الاول يدل على صورة الشيء
وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح الى احد الخمسة فالنوع
المستعمل في حد الجنس هو المعنى الاول اللغوي فكانه
الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو ثم عرف النوع المصطلح عليه بالجنس ولم يكن دورا
النهج الثالث في التركيب [illegible] اشارة
الى اصناف القضايا هذا الصنف من التركيب
الذي نحن مجمعون على ان نذكره هو التركيب الخبري و
هو الذي يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب
قيل عليه الصدق والكذب لا يمكن ان يعرفا الا بالخبر
المطابق وغير المطابق فتعريف الخبر بهما تعريف
دوري والحق ان الصدق والكذب من الاعراض
الذاتية للخبر فتعريفه بهما تعريف رسمي او رد تفسيرا
للاسم وتعيينا لمعناه من بين ساير التركيبات ولا يكون
ذلك دورا لان الشيء الواضح بحسب ماهيته ربما يكون
ملتبسا في بعض المواضع بغيره ويكون ما يشتمل عليه من
اعراضه الذاتية الغنية عن التعريف او غيرها مما يجري مجراها
عاريا عن الالتباس فايراده في الاشارة الى تعيين ذلك الشيء

انما لخصه وبجرده عن الالتباس لئلا يكون دورا لو كانت تلك
الاعراض ايضا مفتقرة الى البيان بذلك الشئ وعندنا انما
يحتاج الى تعيين صنف واحد من اصناف التركيبات فيه
اشتباه لانه لم يتعين بعد وليس في الصدق والكذب اشتباه
فيمكننا ان نقول انا نعني بالخبر التركيب الذي يشتمل حد الصدق
والكذب عليه كما لو وقع اشتباه في معنى الحيوان مثلا فيمكننا ان
نقول انا نعني به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس ولا يكون
دورا واما ما هو مثل الاستفهام والالتماس والتمني
والدعاء والترجي والتعجب ونحو ذلك فلا يقال فيها صادق
او كاذب الا بالعرض من حيث قد تعرض بذلك عن
الخبر النسخ من حيث قد يعبر بذلك عن الخبر و
هذا تاكيد لما ذهبنا اليه بان الصدق و
الكذب يعرضان لتركيب واحد هو الخبر ولا يعرضان لغيره
من التركيبات الا بعد صيرورتها خبرا بالقوة بالاستفهام
عن الخبر كما يقال الست قلت كذا ويراد به انك قلت كذا
كما يقال تفضل بكذا ويراد به اني اريد تفضلك به
وكذلك في سايرها واصناف التركيب الخبري ثلثة
لان التركيب اما ان يكون اول تركيب يقع عن مفردات
او ما في قوتها او لا يكون بل يكون عما ركب مرة او مرارا
فالتركيب المشتمل على الحكم منها لا يكون الا بحمل البعض على البعض
او سلبه عنه وهو الحمل بالتركيب الاول المذكور

يعد في الاقوال التامة وحينئذ يكون ما ذهب اليه النحاة اخر
لكنه اسد لان التام عندهم لا يقع موقع المفرد وهذا يقع
في القول الناقص الا ان احد الجزئين اداة لا يتم مفهومها الا بقرينة
لما كانت الاداة لا يدل الا على معنى في غيرها احتاجت في الدلالة الى
غير تقوم مدلولها به وهو المراد بالقرينة فالاداة المقارنة لها
يدل على كمال ما يدل عليه في مثلها كقولنا لا انسان والفاقدة اياها
وان اقترنت بغيرها لا يكون يدل على كمال ما يدل عليه في مثلها كقولنا
زيد لا والاول تاليف ناقص لانها في قوة مفرد والثاني ليس بتاليف الا
بعد الانضياف الى القرينة اشارة الى اللفظ الجزئي واللفظ الكلي
اللفظ قد يكون جزئيا وقد يكون كليا والجزئي هو الذي نفس
تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد فاذا
كان الجزئي كذلك فيجب ان يكون الكلي ما يقابله وهو الذي نفس
تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه فان امتنع امتنع بسبب
من خارج مفهومه فبعضه يكون مشتركا فيه بالفعل مثل
الانسان وبعضه مشتركا فيه بالقوة والامكان مثل الشكل
الكري المحيط باثنتي عشرة قاعدة مخمسات وبعضه ليس يقع
فيه لا بالفعل ولا بالقوة والامكان لسبب غير نفس مفهومه
مثل الشمس عند من لا يجوز وجود شمس اخرى مثل زيد
وهذه الكرة المحيطة لتلك وهذه الشمس الانسان
والكرة المحيطة بها مطلقه والشمس الذي رسمه هو
الحقيقي والاضافي هو كل اخص تحت اعم وان كان كليا بالمعنى

الاول كالانسان تحت الحيوان ويقابلهما الكلي بمعنيين وقوم قسموا
الكلي الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد في كثيرين متناهية
او غير متناهية او في واحد فقط او لا يوجد اصلا والاخيران
اما ان يمكن وجودهما في كثيرين او لا يمكن بسبب غير المفهوم وامثلتها
الانسان والكوكب والشمس عند من يجوز نظيرها والاله والكرة
المذكورة وشريك الاله وفيما ذكره الشيخ كفاية وما في الكتاب
ظاهر اشارة الى الذاتي والعرضي اللازم والمفارق قد يكون من
المحمولات ذاتية وعرضية لازمة وعرضية مفارقة ولنبدا
بتعريف الذاتية اعلم ان من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها
ولست اعني بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقيق
وجوده ككون الانسان مولودا او مخلوقا او محدثا وكون السواد
عرضا بل المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في تحقق ماهيته ويكون
داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكلية للمثلث والجسمية للانسان
فانا لا نفتقر في تصور الجسم جسما الى ان يمتنع عن سلب المخلوقية
عنه من حيث يتصوره جسما ونفتقر في تصور المثلث مثلثا
الى ان يمتنع عن سلب الشكلية عنه وان كان هذا فرقا غير عام
بل قد يكون بعض الامور اللازمة غير المقومة بهذه الصفة على
ما سيتلى عليك ولكنه في هذا الموضع فرق كل محمول فهو كلي
حقيقي لان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على غيره وكل
كلي فهو محمول بالطبع على ما هو تحته وربما يخالف الوضع والطبع كقولنا
الجسم حيوان وجماد واراد الشيخ بالمحمولات ههنا ما هي بالطبع فهي

قوله واحوال تلك الامور العلم بماهيات تلك الامور معقولات
اولى وباحوالها معقولات ثانية وهي كونها ذاتية وعرضية
ومحمولة وموضوعة ومتناسبة وغير متناسبة وما يجري مجراها
فالعلم بذلك مقصود بقصد ثالث لان ضروب الانتقالات
يعرف بذلك قوله وعدد اصناف ما ترتيب الانتقال
فيه وهيئته جاريان على الاستقامة واصناف ما ليس
كذلك فالاول هو الضروب المنتجة من القياسات البرهانية
والحدود التامة والثاني ما عداها مما يشتمل على فساد صوري
او مادي من الاقيسة والتعريفات المستعملة في ساير الصناعات
ومما لا يستعمل اصلا لظهور فساده [illegible] ان الفاضل الشارح
عد الجدل والخطابة في المستقيمة والاستقراء والتمثيل في غيرها
والعمدة في الخطابة التمثيل وفي الجدل الاستقراء على ما سنفهما
اشارة وكل تحقيق يتعلق بترتيب لاشياء حتى يتادى
منها الى غيرها بل بكل تاليف فذلك التحقيق يحوج الى
تعريف المفردات التي يقع فيها الترتيب والتاليف [illegible]
تحقيق اي كل تحصيل واثبات على [illegible] اقدم من الترتيب
بالذات كما مر والترتيب اخص من التاليف لان يوجد
تاليف من اشياء لها وضع ما عقلا او حسا من غير ترتيب فان
ذلك لا يمكن بلى ربما لا يعتبر فيه الترتيب بل بان الترتيب
المعين يستلزم التاليف المعين والتاليف المعين لا يستلزم
الترتيب المعين بل يستلزم ترتيبا ما مما يمكن وقوعه في تلك الاجزاء

مثلا التاليف من ا ب ج يمكن ان يقع على هذا الترتيب و
يمكن ان يقع على ترتيب ب اج ا وغيره مما يمكن والمراد ان كل
تحقيق يتعلق بترتيب بل بكل تاليف فانه يحوج الى تعرف
المفردات التى هى مواد الترتب والتاليف لان اختصاص
الترتيب المعين بالتاديه الى المطلوب دون ما عداه مما يمكن
وقوعه فيها انما يكون من قبل تلك المواد واحوالها وليس المراد
من قوله بكل تاليف ما يفهم منه ان كل واحد مما هو تحقيق
موصوف بالتعلق بكل واحد من التاليفات المنتجه وغير المنتجة
بل المراد منه ان كل تحقيق متعلق بترتيب بل باى تاليف اتفق
فانه كذا وكذا وانما قال كذلك ليعلم ان علة الاحتياج الى تعريف
المفردات ليست هى الترتيب بل اعم منه وهو التاليف قوله
لا من كل وجه بل من الوجه الذي يصح ان يقعا فيها اي لا
من حيث هى معقولات اولى وطبايع لاعيان الموجودات
بل من حيث هى معقولات ثانيه ولا كذلك مطلقا فان البحث
عن المعقولات الثانية من حيث هى معقولات ثانيه يتعلق
بالفلسفة الاولى بل من حيث ينتقل منها الى غيرها قوله ولذلك
ما يحوج المنطقى الى ان يراعى احوالا من احوال المعانى
المفردة ثم ينتقل منها الى مراعاة احوال التاليف التاليف
صنفان اول وثان فالاول يقع فى الاقوال الشارحة وفى القضايا
واجزاؤه مفردات تذكر احوالها الصورية فى ايساغوجى والمادية
فى قاطيغورياس والثانى يقع فى الحجج واجزاؤه قضايا هى مفردات

بالقياس اليها ومؤلفات بالقياس الى ما قبلها وتذكر احوالها الصورية
فى بارى ارمينياس ويشتمل عليه النهج الثالث والرابع والخامس
من هذا الكتاب والمادية فى اثناء مباحث الصناعات الخمس و
يشتمل عليها النهج السادس اشارة ولان بين اللفظ و
المعنى علاقة ما للشئ وجود فى الاعيان ووجود فى الاذهان
ووجود فى العبارة ووجود فى الكتابة والكتابة يدل على العبارة
وهى على المعنى الذهنى وهما دلالتان وضعيتان يختلفان
باختلاف الاوضاع والذهنى على الخارجى دلالة طبيعية لا
يختلف اصلا فبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية ولذلك
قال علاقة ما لان العلاقة الحقيقية هى التى بين المعنى والعين
وربما اثرت احوال فى اللفظ فى احوال فى المعنى
الذهنية قد يكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة
فى الاذهان فلهذا السبب ربما تاذت الاحوال الخاصة
بالالفاظ الى توهم امثالها فى المعانى وتغير المعانى بتغيرها
والاغلاط التى تعرض بسبب الالفاظ مثل ما يكون باشتراك الاسم
مثلا انما تسرى الى المعانى لاشتمال الالفاظ الذهنية ايضا عليها
قوله فلذلك يلزم المنطقى ايضا ان يراعى جانب اللفظ المطلق
من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم فى
المعانى انما يكون بالقصد الاول وفى الالفاظ بقصد ثان
نظيره فى الالفاظ من حيث ذلك غير مقيد بلغة هو معرفة
حال افرادها وتركيبها واشتراكها وتشكيكها وساير احوالها

فى دلالتها كدخول السّلب على الربط المقتضى للسّلب وعكسه
المقتضى للعدول وكذلك دخولهما على الجهة ودخول الجهة
عليهما وبالجمله سايرما يذكر فى شرايط النقيض والمغالطات
اللفظيّة قوله الا فيما يقل يُريد به مَا يختص باللغة التى يستعملها
المنطقى وتتغير به حال المعنى فانه يلزمه ان يتنبه له ويُنبّه
عليه وذلك كدلالة لام التعريف فى اللغة العربيّة على استغراق
الجنس وعموم الطبيعة ودلالة انما على مُساواة حدّى القضية
ودلالة صيغة السلب الكلى على المعنى المتعارف الذى يجئ بيانه
[illegible] ولان المجهول بازاء المعلوم للجهل البسيط يقابل
العلم تقابل العدم والملكة ومعه قد يُستحصل العلم وللجهل المركب
تقابله تقابل الضدين ومعه لا يمكن ان يُستحصل العلم واراد بالمجهول
ههنا المجهول بالجهل البسيط وقسمه قسمة مقابله الى التصوّر
والتصديق فان الاعدام لا يتمايز الا بالملكات ولا ينقسم الا
بانقسامها قوله فكما ان الشئ قد يعلم تصورًا ساذجًا مثل
علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصوّرًا معه تصديق
[illegible] على عدم العناد بين عدم التصوّر والتصديق فان احدهما
يستلزم الآخر بل العناد بين عدم الحكم مع التصوّر الذي عبّر عنه
بقوله ساذجا وبين وجوده معه وانما قال بمعنى اسم المثلث
ولم يقل بمعنى المثلث لان التصوّر قد يكون بحسب الاسم وقد يكون
بحسب الذات [illegible] قد يتعرى عن التصديق والثانى لا يتعرى
لانه متاخر عن العلم بهليّة المتصوّر فلا يحسن التمثيل به فى التصوّر

السّاذج قوله مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مُساوية
لقايمتين ذلك تصديق يبرهن عليه فى الشكل الثانى والثلثين
من المقالة الاولى من كتاب الاصول لاقليدس قوله كذلك الشئ
قد يجهل من طريق التصور فلا يتصور معناه الى ان يتعرف مثل
ذى الاسمين والمنفصل وغيرهما اقول تعريفهما يحتاج الى
مقدمات هى هذه نقول لما كانت الاعداد انما يتالف من الواحد
فالنسب التى لبعضها الى بعض يكون لا محالة بحيث يعدّ كلى المنتسبين
اما احدهما او ثالث اقل منهما حتى الواحد وهى النسب العدديّة
والمقادير التى نوعها واحد كالخطوط مثلا او السطوح فلها اما
نسب عدديه يقتضى تشاركها او نسب يختص بها وهى التى يكون بحيث لا يعدّ
المنتسبين احدهما ولا شئ غيرهما [illegible] يقتضى تباينها [illegible]
المقداريّة الشاملة لهما اعمّ من العدديه [illegible] المساوى لضلع
المربع يحيط به ولذلك يقال له انه قوي عليه فان المربع يكون
من ضرب ذلك الخط فى نفسه [illegible] المنطق من المقادير ما يشارك مقدارا
مفروضا والاصمّ ما باينه [illegible] فى الطول ما
يشارك خطا آخر مفروضا بنفسه [illegible] فى القوة ما يتشارك
مربعاهما وكل منطق فى الطول منطق فى القوة ولا ينعكس [illegible]
تقرر هذا فنقول اذا فرض خطان متباينان فى الطول ومنطقان
فى القوة كخطين يكون نسبة احدهما الى الآخر نسبة الخمسة الى
جذر الثلثة مثلا فانه يسمى مجموعهما بذى الاسمين وفضل
اطولهما على الاصغر بالمنفصل واحوالهما مذكورة فى المقالة العاشرة

من كتاب الاصول قوله وقد يجهل من طريق التصديق الى
ان يتعلم مثل كون القطر قويا على ضلعي القايمة التي يوترهما
اقول الزاوية القايمة هي كل واحدة من الحادثين المتساويتين
على جنبي خط مستقيم متصل باخر مثله لا على الاستقامة وسمي
الخطان ضلعيها ويشبه الزاوية لضلعيها بالقوس ولذلك يسمى
كل خط ثالث معترض يتصل بهما وترا بالقياس اليهما ويسمى ايضا
قطرا لانه يكون قطرا للدايرة التي يمر محيطها بالزوايا الثلث الحادثة
من الخطوط الثلاثة وايضا لانه ينصف السطح المتوازي
الاضلاع الذي يحيط به ضلعان وهذه صورته
[illegible] القطر قوي على ضلعي القايمة التي يوترها القطر اي
يساوي مربعه مربعيهما فان قوة الخط مربعه الذي يحيط به
كما [illegible] اذا كان احد الضلعين اربعة والاخر ثلاثة فالقطر
يكون خمسة لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوي مجموع
مربعيهما وهما ستة عشر وتسعة وبرهان ذلك مذكور
في الشكل المعروف بالعروس وهو السابع والاربعون من المقالة
الاولى من كتاب الاصول [illegible] فال في التصور المجهول الى ان يعرف
وفي التصديق المجهول الى ان يتعلم [illegible] والعلم كما ينسبان
الى الكلي والجزئي فقد ينسبان الى الادراك المسبوق بالعدم
[illegible] الاخير من ادراكين لشيء واحد يتخلل بينهما عدم والى المجرد
عن هذا الاعتبار ولذلك لا يوصف الاله بالعارف ويوصف بالعالم
[illegible] ينسبان الى البسيط والمركب ولذلك يقال عرفت الله ولا يقال

علمته فلهذا الاعتبار الاخير خص التصور لبساطته بالقياس
الى التصديق بالتعريف وخص التصديق لتركبه بالتعلم قوله
فالسلوك الطلبي منا في العلوم ونحوها اما ان يتجه الى تصور
يستحصل واما ان يتجه الى تصديق يستحصل وقد جرت
العادة بان يسمى الشيء الموصل الى التصور المطلوب قولا شارحا
فمنه حد ومنه رسم يعني بقوله ونحوها ما عدا التصور التام
واليقين من التصورات الناقصة والظنون [illegible] ان الحد
يأتلف من الذاتيات والرسم من العرضيات [illegible] في اللغة
المنع ويقال للحاجز بين الشيئين حد [illegible] طرفه وانما
سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيه خارج او يخرج عنه داخل
والرسم هو الاثر والذاتيات هي امور داخلة ويدل على شيء
هي ماهيته والعرضيات خارجة ويدل على شيء هي اثاره و
عوارضه وسمي التعريف بتلك حدا وبهذه رسما قوله ونحو
يريد به ما دون الرسم من الامثلة وغيرها قوله وان يسمى
الشيء الموصل الى التصديق المطلوب حجة فمنه قياس ومنه
استقراء القياس تقدير الشيء على مثال شيء آخر يقال قاس القذة
بالقذة فالقايس يقيس الجزئي بالكلي في الحكم الثابت للكلي
والاستقراء قصد القرى قرية فقرية يقال استقريت البلاد
اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض والمستقري يتتبع الجزئيات
جزئيا فجزئيا ليحصل الكلي قوله ونحوه يريد به التمثيل ويسميه
الفقهاء قياسا لانه الحاق جزئي بجزئي آخر في الحكم قوله ومنهما

يصار من الحاصل الى المطلوب فلا سبيل الى درك مطلوب مجهول
الا من قبل حاصل معلوم يريد بالحاصل المعلوم مبادى ذلك المط
التي مر ذكرها قوله ولا سبيل ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم
الا با لتفطن للجهة التي لاجلها صار مؤديا الى المطلوب يريد بالتفطن
للجهة ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورين لان حصول المبادي
وحدها لو كان كافيا لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها عالما بجميع
العلوم وايضا فربما علم الانسان ان البكر لا تحبل وان هندا مثلا
بكر ثم يراها عظيمة البطن فتظنها حبلى وذلك لعدم الترتيب و
الهيئة في علميه وعليه يقاس في التصور اشارة فالمنطقي ناظر
في الامور المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب لا يريد بذلك
المطالب الجزئية التي مع المواد كحدوث العالم بل المطالب الكلية
التصورية او التصديقية المجردة عن المواد حقيقية كانت او غير حقيقية
والامور المتقدمة هي مباديها المناسبة لها على الوجه الكلي القانوني
ايضا قوله وفي كيفية تأديها بالطالب الى المطلوب المجهول فقصارى
امر المنطقي اذن ان يعرف مبادى القول الشارح وكيفية تاليفه
حدا كان او غيره وان يعرف مبادي الحجة وكيفية تاليفها
قياسا كان او غيره اي في حال مناسبتها والتفطن المذكور وبالجملة
فقد صرح في هذا الفصل اذ ذكر ان المنطقي ناظر في الامور المتقدمة
المناسبة وان قصارى امره ان يعرف مبادى القول الشارح
والحجة بالاحتياج الى المنطق في الحركة الاولى من حركتي الفكر وفيما
يتلوها من باقي كلامه بالاحتياج اليه في الحركة الثانية وذلك

يؤكد ما قلناه اولا قوله واول ما يفتتح به فانما يفتتح من الاشياء
المفردة التي تأتلف منها الحد والقياس وما يجري مجراهما فلنفتتح
الآن يريد ما بين في كتاب ايساغوجي قوله ولنبدأ بتعريف
كيفية دلالة اللفظ على المعنى فبدأ بما هو ابعد من المقصود الاول
من المنطق لاتصال المقصود اليه اخر الامر اشارة الى دلالة
اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى اما على سبيل المطابقة بان
يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبازائه مثل دلالة
المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة اضلع واما على سبيل التضمن
بان يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه مثل دلالة المثلث
على الشكل فانه يدل على الشكل لا على انه اسم للشكل بل على انه
اسم لمعنى جزؤه الشكل واما على سبيل الاستتباع والالتزام بان
يكون اللفظ دالا بالمطابقة على معنى ويكون ذلك المعنى يلزمه
معنى غيره كالرفيق الخارجي لا كالجزء منه بل هو مصاحب ملازم له
مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة
الكتابة دلالة المطابقة وضعية صرفة ودلالة التضمن و
الالتزام باشتراك الوضع والعقل ويشترط فيهما ان لا يكون
الاسم دالا بالاشتراك على المعنى وعلى جزئه كالممكن على العام و
الخاص او عليه وعلى لازمه كالشمس على الجرم والنور بل يكون
بانتقال عقلي من احدهما الى الاخر قوله في الالتزام مثل دلالة
لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة ذكر
له مثالين احدهما للازم لا يحمل على ملزومه والثاني للازم يحمل

وانما قال قابل صنعة الكتابة ولم يقل الكاتب لان الاول يلزم الانسان
والثاني لايلزمه وذهب الفاضل الشارح الى ان الالتزام
مهجور في العلوم واستدل عليه بان الدلالة على جميع اللوازم
محالة اذ هي غير متناهية وعلى البينة منها باطلة لان البين عند
شخص ربما لايكون بينا عند آخر فلا يصح لان يعول عليه اقول
وهذا بعينه يقدح في المطابقة ايضا لان الوضع بالقياس الى
الاشخاص مختلف والحق فيه ان الالتزام في جواب ما هو و
ما يجري مجراه من الحدود التامة لايجوز ان يستعمل على ما
يجيء بيانه واما في ساير المواضع فقد يعتبر ولولا اعتباره لم يستعمل
الحدود والرسوم الناقصة الخالية عن الاجناس اذ هي لاتدل
على ماهيات المحدودات الا بالالتزام كما يتبين اشارة الى
المحمول انا قلنا ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان حقيقة
المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشيء الذي يقال له
انه مثلث فهو بعينه يقال له انه شكل سواء كان في نفسه معنى
ثالثا او كان في نفسه احدهما هذا البحث يورد بعد مباحث
الالفاظ ولعل الشيخ اورده ههنا ليعرف ان اطلاق الاسم
على المعنى ليس بحمل والحمل الذي بينه في هذا الفصل هو حمل
هو هو المسمى بحمل المواطاة ومعناه كما قال ان الشيء الذي
يقال له مثلث هو بعينه يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشيء
في نفسه معنى ثالثا مغايرا للمثلث والشكل او كان في نفسه هو
المثلث بعينه والشكل بعينه وهذا الحمل يستدعي اتحاد المحمول

والموضوع من وجه ويغايرهما من وجه وما به الاتحاد غير ما به
التغاير فما به الاتحاد شيء واحد وهو الذي عبر عنه الشيخ بالشيء
وما به التغاير قد يمكن ان يكون شيئين متغايرين يضاف كل
واحد منهما الى ما به الاتحاد كالضحك والنطق المضافين الى
الانسان اللذين يعبر عنهما بالناطق والضاحك وحينئذ ان
جعلا موضوعا ومحمولا كان ما به الاتحاد شيئا ثالثا مغايرا لهما و
ذلك معنى قوله كان في نفسه معنى ثالثا وقد يمكن ان يكون
شيئا واحدا يضاف الى ما به الاتحاد كالتثليث المضاف الى
الشكل الذي يعبر عن المجموع بالمثلث وحينئذ ان جعل ذلك
المجموع موضوعا كان المحمول ما به الاتحاد وحده مجردا عما به
التغاير كما يقال مثلا ان المثلث شكل وان جعل محمولا كان
الموضوع ما به الاتحاد وحده كما يقال مثلا الشكل مثلث و
ذلك معنى قوله او كان في نفسه احدهما وههنا آخر من الحمل
يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو كالبياض على الجسم
والمحمول بذلك الحمل لا يحمل وحده على الموضوع بالمواطاة بل
يحمل مع لفظة ذو كما يقال للجسم ذو بياض او يشتق منه اسم
كالابيض فيحمل بالمواطاة عليه كما يقال الجسم ابيض والمحمول
بالحقيقة هو الاول اشارة الى اللفظ المفرد والمركب اعلم
ان اللفظ قد يكون مفردا وقد يكون مركبا واللفظ المفرد هو الذي
لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا حين هو جزؤه مثل تسميتك
انسانا بعبد الله فانك حين يدل بهذا على ذاته لا على صفته

من كونه عبد الله فلست تريد بقولك عبد شيا اصلاً فكيف
اذا سميته بعيسى بل في موضع اخر قد تقول عبد الله وتعني بعبد
شيئاً وحينئذٍ يكون عبد الله نعتا له لا اسمًا وهو مركب لا مفرد
والمركب هو ما خالف المفرد ويسمى قولاً فمنه قول تام وهو
الذى كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل وهو الذى يسميه
المنطقيون كلمة وهو الذي يدل على معنى موجود لشئ غير معين
فى زمان معين من الازمنة الثلاثه وذلك مثل قولك حيوان
ناطق ومنه قول ناقص مثل قولك في الدار وقولك لا انسان
فان الجزء من امثال هذين يراد به الدلالة الا ان احد الجزئين
اداة لا يتم مفهومها الا بقرينة مثل لا وفى فان القائل زيد
فى او زيد لا لا يكون قد دل على كال ما يدل عليه فى مثله ما لم
يقل في الدار ولا انسان لان في ولا اداتان ليستا كالاسماء
والافعال قال في التعليم الاول ان المفرد هو الذى ليس
لجزئه دلالة اصلاً واعترض عليه بعض المتاخرين بعبد الله و
وامثاله اذا جعل علما لشخص فانه مفرد مع ان لاجزائه دلالة
ما ثم انه استدركه فجعل المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
وادى ذلك الى ان ثلث القسمة بعض من جاء بعده فجعل
اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شئ اصلا وهو المفرد او يدل
على شئ غير جزء معناه وهو المركب او على جزء معناه وهو المؤلف
والسبب فى ذلك سوء الفهم وقلة الاعتبار لما ينبغى ان يفهم
ويعتبر وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة

بارادة المتلفظ الجارية على قانون الوضع فما يتلفظ به ويراد
به معنى ما ويفهم عنه ذلك المعنى يقال له انه دال على ذلك المعنى
وما سوى ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة المتلفظ وان كان
ذلك اللفظ او جزء منه بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او بارادة
اخرى يصلح لان يدل به عليه فلا يقال له انه دال عليه واذا
ثبت هذا فنقول اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء
معناه لا يخلو من ان يراد بجزئه دلالة على شئ آخر او لا يراد
وعلى التقدير الاول لا يكون دلالة ذلك الجزء متعلقة بكونه
جزءا من اللفظ الاول بل يكون ذلك الجزء بذلك الاعتبار لفظا
برأسه دالا على معنى اخر بارادة اخرى وليس كلامنا فيه فاذن
لا يكون لجزء اللفظ الدال من حيث هو جزؤه دلالة اصلا و
ذلك هو التقدير الثانى بعينه فحصل من ذلك ان اللفظ
الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يدل جزؤه على شئ
اصلا فاذن الرسمان اعنى القديم والمحدث للمفرد متساويان
فى الدلالة من غير عموم وخصوص فلو تامل متامل وانصف
من نفسه لا يجد بين لفظة عبد من عبد الله اذا كان علما و
بين لفظة ان من انسان تفاوتا فى المعنى فان كليهما يصلحان
لان يدل بهما فى حال آخر على شئ والفرق ان الاول منقولا من
نعت والثانى غير منقول فامر يرجع الى حال الالفاظ ولا تغيرهما
احوال الاسم فى الدلالة فظهر من ذلك ان الرسم المنقول من
التعليم الاول صحيح وان المفرد فى المعنى شئ واحد وكذلك

مايقابله سواء يسمى مركبا او مولفا ويرجع الى تتبع الفاظ الكتاب
فنقول قال الشيخ المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلا
زاد في الرسم القديم ذكر الارادة تنبيها على ان المرجع في دلالة
اللفظ هو ارادة المتلفظ وقال حين هو جزؤه ليعلم ان الجزء
من حيث هو جزء لا يدل على شيء آخر فان دل بارادة اخرى على شيء
آخر لا يكون من حيث هو جزؤه ولا ينافي ما قصدناه وجعل
مقابل المفرد مركبا فان الفرق بين المولف والمركب على
الاصطلاح الجديد لا فايدة له في هذا العلم قوله فمنه
قول تام وهو الذي كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او
فعل الاقوال تنحل الى ثلثة اشياء اسماء وافعال وحروف و
يشترك في اربعة اشياء وهي كونها الفاظا مفردة دالة على معان
بالوضع والتواطؤ فالمعنى الجامع لهذه الاربعة جنسها
ويفرق اولا بفصلين هما دلالتها في نفسها او في غيرها وذلك
لانه كان من الموجودات قايما بنفسه هو الجوهر وقايما بغيره هو
العرض ومن المعقولات معقولا بنفسه هو الذات ومعقولا
بغيره هو الصفة كذلك من الالفاظ دال في نفسه ودال في غيره
والاخير هو الحرف وهو الاداة والاول جنس يقسمه فصلان
اخران هما التعلق بزمان معين من الازمنة الثلاثة والتجرد
عن ذلك والاخير هو الاسم والاول هو الفعل ويسميه المنطقيون
كلمة والفعل عند النحاة اعم منه عند المنطقيين فانهم
يسمون الكلمات المولفة مع الضماير كقولك امشي ايضا فعلا

ففصول الفعل ملكات وفصول الاسم والحرف اعدامها و
الاعدام تعرف بالملكات من غير انعكاس فلذلك اقتصر
الشيخ على ايراد حد الفعل اذ هو بينا ولحديهما بالقوة
فقال في حده وهو الذي يدل على معنى موجود لشيء غير معين في
زمان معين من الازمنة الثلاثة والفعل لا ينفك بعد
الامور الخمسة اعني الاربعة المشتركة والاستقلال في الدلالة
المشتركة بينه وبين الاسم عن شيئين احدهما كون معنا
موجودا لغيره مرتبطا لذاته به وذلك الغير هو الفاعل وهو
قد يكون معينا وقد لا يكون لكن وجود التعين وعدمه لا
تعلق بالفعل نفسه فهو في نفسه انما يقتضي الاحتياج الى
غير لا بعينه لا الى غير يشترط ان يكون لا بعينه فان بينهما
فرقا كثيرا وهو المراد من قوله موجود لشيء غير معين وقد يشاركه
الاسماء المتصلة بالافعال كالفاعل والمفعول والصفة في
هذا والثاني حصوله في زمان معين فان من الاسماء
ما يدل على نفس الزمان كالوقت ومنها ما يدل على ما جزؤه
الزمان كالصبوح ومنها ما يدل على معنى انما يحصل في زمان
لا بعينه كجميع الاسماء المتصلة بالافعال وجميعها مجردة عن الزمان
المعين الذي يحصل المعنى فيه اما ما يعين زمانه بحسب حصول
المعنى فيه فهو الفعل لا غير وهو المراد من قوله في زمان معين
من الثلاثة والحد الذي اورده الشيخ ناقص غير متناول لجميع
الذاتيات لا سيما الفصل الذي يميزه عن الحرف الا بالالتزام

والحدّ التامّ للفعل التام ان يقال الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع
على معنى مستقل بنفسه ويتعلق بشئ لا بعينه فى زمان من
الازمنه الثلاثة بعينه ذلك التعلق والافعال الناقصة
ما نقص منها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج الى خبر يدل عليه كقولنا
كان زيد قايما وهى التى يسميها المنطقيون كلمات وجوديه وقد
ظن بعضهم ان الفعل البسيط اعنى المجرد عن الاسم الذى يسميه
المنطقيون كلمة لا يوجد فى لغة العرب لاشتمال اكثر الافعال
على الضماير وهو ظن فاسد يحققه النحاة فان قولنا قام فى قام
زيد خال عن الضمير وان كان مشتملا على ضمير فى عكسه و
الكلمة فى لغة اليونانيين كانت تدل بانفرادها على وقوعها فى
الحال وتسمى قايمة ثم تصرف الى الماضى والمستقبل بادوات لذلك
تقرن بها وظهر من حدّ الفعل انّ الاسم لفظ مفرد يدل بالوضع
على معنى مستقل بنفسه ولا يقتضى وقوعه فى زمان معين بحسبه
والحرف لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى فى غيره والتاليف
الثنائى بين هذه الثلاثه يمكن على ستة اوجه اثنان منها تامان
بحسب النحو وهما ما يأتلف من اسمين او اسم وفعل يستند احدهما
الى الآخر كقولنا زيد قايم او قام زيد وقول الشيخ ان القول التام
هو الذى كل جزء منه لفظ تام الدلالة اسم او فعل يوهم ان التام
منها ثلاثة لكن التاليف من فعلين غير ممكن لاحتياج كل واحد منهما
الى الاسم فيرجع التامّ الى القسمين المذكورين الا انّ قوله فى
المثال حيوان ناطق يدل على ان المؤلف من الصفة والموصوف

واستعمال المواد التى لا تناسب المطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب
او هيئة البته امّا بقياس الاجزاء بعضها الى البعض واما بقياسها
الى المطلوب وامّا الموادّ القريبة للاقيسة التى هى المقدمات
فقد يقع الفساد فيها انفسها دون الهيئة والترتيب اللاحقين
بها وذلك لما فيها من الترتيب والهيئة بالنسبة الى الافراد
الأول قوله وكثيرا ما يكون الوجه الذى ليس بصواب
شبيها بالصواب او موهما انه شبيه به امّا باعتبار
الصور وحدها فالصواب هو القياس والشبيه هو الاستقراء
لأنّه انتقال من جزئيات الى كليها كما ان القياس انتقال
من كلى الى جزئياته والموهم انه شبيه به هو التمثيل فانّ
ايراد الجزئى الواحد فى التمثيل لاثبات الحكم المشترك يوهم
مشاركة ساير الجزئيات له فى ذلك حتى يظن انه استقراء وامّا
باعتبار الموادّ وحدها اعنى القريبة فان المواد الاولى لا توصف
بالصواب وغير الصواب كما مرّ فالصواب منها هو
القضايا الواجب قبولها والشبيه به من وجه المسلمات و
المقبولات والمظنونات ومن وجه اخر المشبهات بالاوليات
والموهم انه شبيه به المشبهات بالمسلمات وامّا باعتبارهما
معا فالصواب هو البرهان والشبيه به الجدل والخطابة
من وجه والسفسطة من وجه والموهم انه شبيه به
المشاغبة فانها تشبه الجدل كما انّ السفسطة تشبه البرهان
والفاضل الشارح عدّ الخطابة والجدل فى الصواب و

وَجَعَلَ الشبيه به المغالطة وَالموهم انه شبيه به المشاغبة ويلزم
على ذلك ان يكون الجدل من جملة الشبيه لان المشاغبة يوهم
انها جدل قوله والمنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات
من امور حاصلة فى ذهن الانسان الى امور مستحصلة
هذا الى آخر الاشارات رسم للمنطق بحسب ذاته لا بالقياس
الى غيره فالعلم جنسه والباقى من قبيل الخواص وانما اخر هذا
الرسم الى هذا الموضع لان هذه الخاصة اعنى الاشتمال على بيان الانتقالات
الجيدة والردية لم يكن بينه فلما عرفه بها قوله يتعلم فيه وفى
بعض النسخ يتعلم منه ضروب الانتقالات وَالاول يقتضى
حمل الضروب على الضروب الكلية التى هى كالقوانين وبيانها
المسايل المنطقية وَالثانى يقتضى حملها على جزئياتها المتعلقة
بالمواد على ما هى مستعملة فى ساير العلوم وَانما قال يتعلم فيه
ضروب الانتقالات ولم يقل علم ضروب الانتقالات
لان المقصود من المنطق بالقصد الاول ليس هو ان يعلم ضروب
الانتقالات بل المقصود هو الاصابة فى الفكر كما تقدم وَالعلم
بالضروب انما صار مقصودا بقصد ثانٍ لان الاصابة مفتقرة
الى ذلك وَالفاضل الشارح افاد انه انما قال للمنطق علم يتعلم
منه ضروب الانتقالات وللطب علم يتعرف منه احوال
بدن الانسان لان الجزئيات التى يستعمل المنطق فيها كليات
فى انفسها هى العلوم والجزئيات التى يستعمل الطب فيها ابدان
جزئية لنوع الانسان وقد تخص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات

ومابعده فالتركيب المشتمل على الحكم اذا طرا عليها ثم يمكن ان
يجعل بعضها محمولا على البعض فان بعض الاقوال الجازمة
لا يكون البعض لاخر فاذن لا بد من ان يتعلق بعضها ببعض
لوجوب نسبة او لا وجودها بينها والنسبة يقتضى اما
اتصالا او انفصالا فالذى يعتبر فيه وجود اتصال او لا وجوده
هو المتصل وَالذى يعتبر فيه وجود انفصال او لا وجوده
هو المنفصل فاذن التركيب الخبرى ثلاثة [illegible] وَاصناف
التركيب الخبرى ولم يقل وانواعه نظرا الى المواد وَذلك
لانا ان قلنا طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار او قلنا اذا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لم يتغير ماهيه الخبر
فى قولنا عن حرسه المعنه وقد يعبر التركيب بالحمل و
الوضع فاذن هذه الامور لا مدخل لها فى تحصيل ماهيات
الاخبار المعينة فليست بفصول لها بل هى عوارض يلحقها
بحسب ما يقتضيه احوالها الخارجة بعد تحصيل خبريتها
فتصيرها اصنافا واما اذا نظرنا الى الصور فلا شك فى ان
الحملى والشرطى نوعان تحت الخبر وكذلك المتصل والمنفصل
تحت الشرطى وحينئذ ينبغى ان يحمل الاصناف فى قوله على
الوضع اللغوى دون الاصطلاحى [illegible] اولها الذى
يسمى الحملى وهو الذى يحكم فيه بان معنى محمول على معنى
او ليس بمحمول عليه مثاله قولنا ان الانسان حيوان و
ان الانسان ليس بحيوان فالانسان وما يجرى مجراه

فی اشکال هذا المثال هو المسمی بالموضوع وما هو مثل الحیوان
ههنا هو المسمی بالمحمول ولیس حرف سلب ما یعدم الحمل فیه
اعنی السالبة یسمی ایضا حملیا لان الاعدام قد یلحق بالملکات
فی بعض احکامها قوله والثانی والثالث یسمونهما الشرطی
اما المتصل فاستحقاقه لان یسمی شرطیا بحسب اللغة العربیة
ظاهر واما المنفصل فملحق به لانه یشاکله فی الترکیب وایضا
حقیقة الشرط هی تعلیق احد الحکمین بالاخر وهو موجود فی
کلیهما علی السواء فلذلک سمیا شرطیین قوله وهو ما یکون التألیف
فیه من خبرین قد اخرج کل واحد منهما عن خبریته الی
غیر ذلک ثم قرن بینهما لیس علی سبیل ان یقال ان احدهما
هو الاخر کما کان فی الحملی بل علی سبیل ان احدهما یلزم الاخر
ویتبعه وذلک لانقطاع تعلق الصدق والکذب بهما حال کونهما
جزئین من شرطی ووجود تعلقهما بالمؤلف قوله وهذا یسمی
المتصل والوضعی او علی سبیل ان احدهما یعاند الاخر ویباینه
وهذا یسمی المنفصل مثال الشرطی المتصل قولنا اذا وقع
خط علی خطین متوازیین کانت الخارجة من الزوایا مثل
الداخلة المقابلة ولولا اذا وکانت لکان کل واحد من
القولین خبرا بنفسه مثال الشرطی المنفصل قولنا اما ان
یکون هذه الزاویة حادة او منفرجة او قایمة واذا حذفت
اما او کانت هذه القضایا فوق واحدة انما یسمی المتصل
وضعیا لانه یشتمل علی وضع المقدم المستلزم للتالی فان الشرط

فیه لا یقتضی التشکیک فی المقدم کما ذهب الیه قوم بل یقتضی تعلق الحکم
بوضعه فقط وباقی الفصل غنی عن الشرح اشارة الی الایجاب و
والسلب الایجاب الحملی هو مثل قولنا الانسان حیوان ومعناه
ان الشیء الذی نفرضه فی الذهن انسانا کان موجودا فی الاعیان
او غیر موجود فیجب ان نفرضه حیوانا ونحکم علیه بانه حیوان من
غیر زیادة متی وفی ای حال بل علی ما یعم الموقت والمقید ومقابلهما
والسلب الحملی هو مثل قولنا الانسان لیس بجسم وحاله تلک
الحال لیس من شرط موضوع القضیة ان یکون موجودا فی الاعیان
فانا نحکم علی موضوعات لیست بموجودة فی الاعیان احکاما ایجابیة
فضلا عن السلبیة کما علی اشکال هندسیة لم یحکم بوجودها ولا ان لا
یکون موجودا فی الاعیان فانا نحکم ایضا علی موضوعات موجودة
کالعالم وما فیه بل من شرطه ان یکون متمثلا فی الذهن مفروضا
شیئا ما بالفعل کقولنا الانسان فانه ینبغی ان یفرض فی الذهن انسانا
بالفعل فقط ثم [illegible] علیه بانه کذا او لیس کذا فلسنا نرید ان
هذا الحکم حاصل فی وقت ما معین او غیر معین او فی جمیع الاوقات
ولا انه حاصل من حیث لا یعتبر فیه توقیتا اصلا حتی لو اردنا ان نوقته
لکنا قد خالفنا مقتضی ذلک الحکم ولا نرید ایضا انه حاصل بشرط او
قید مثلا بشرط کونه انسانا او غیر ذلک ولا انه حاصل من حیث لا
یعتبر فیه شرطا اصلا حتی لو اردنا ان نقیده بشرط لکنا قد خالفنا
مقتضی ذلک الحکم بل نرید ان الحکم حاصل فقط من حیث یحتمل اقترانه
بالتوقیت واللاتوقیت والتوقید واللاتوقید [illegible] ان یلحق به ما شئنا

من ذلك فيصير بسبب اقترانه به مخصصا يرتفع عنه ذلك الاحتمال
العام لجميعها اما قبل الالحاق فهو مجرد عن جميع ذلك فهذا هو مفهوم
مجرد الحكم بالايجاب كان او بالسلب قوله والايجاب المتصل هو
مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اى اذا فرض الاول
منهما المقرون بحرف الشرط ويسمى المقدم لزمه التالى المقرون بحرف
الجزاء ويسمى التالى او صحبه من غير زيادة شى اخر بعد والسلب
المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم او الصحبه مثل قولنا ليس اذا كانت
الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب المنفصل مثل قولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا وهو الذى يوجب الانفصال والعناد و
السلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد مثل قولنا ليس
اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين
قد يكون بلزوم كما فى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود باتفاق كقولنا ان طلعت الشمس فالحمار ينهق ويشملها
الصحبة المطلقه فى المتصله هو الحكم بوجود لزوم التالى للمقدم
او صحبته اياه ان لم يكن اللزوم معلوما ولا الاتفاق سواء كان كل واحد من
المقدم والتالى موجبه او سالبة من غير تقييد ولا تقييد او توقيت ولا توقيت
فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم او الصحبة كذلك و
فى المنفصلة هو الحكم بوجود الانفصال والعناد بين اجزائها
هو الحكم بلا وجوده سواء كانت اجزاؤها موجبه او سالبة
او مختلطة منها المنفصلة لا يستحق ان يسمى مقدما و تاليا
فان سميت كان مجازا وذلك لانها غير متميزه بالطبع اذ لا تفاوت

فى تقديم ايها اتفق ولانها يجوز ان يكون فوق اثنين فلذلك ذكر الشيخ
التسميه بهما فى المتصلة دون المنفصلة قوله والاشارة الى المتن
والاهمال والحصر اذا كانت القضيه حملية وموضوعها شى جزئى
سميت مخصوصة اما موجبة واما سالبة مثل قولنا زيد كاتب زيد
ليس بكاتب واذا كان موضوعها كليا ولم يتبين كمية هذا الحكم اعنى
الكلية والجزئية بل اهمل فلم يدل على انه عام لجميع ما تحت الموضوع او غير
عام سميت مهملة موجبه كانت او سالبة مثل قولنا الانسان فى
خسر الانسان ليس فى خسر فان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وتركه تخصيصا فلا مهمل فى لغة العرب وليطلب ذلك فى لغة اخرى
واذا ... فى ذلك فلصناعة النحو ولا يخلطها بغيرها ... كان موضوعها
كليا وبين قدر الحكم وكمية موضوعه فان القضيه تسمى محصورة
بين ان الحكم عام سميت القضية كلية موجبه مثل قولنا كل
انسان حيوان مثل قولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر
وجميع ذلك ظاهر وان كان انما بين ان الحكم فى البعض ولم
يتعرض للباقى او تعرض بالخلاف فالمحصورة جزئيه اما موجبة كقولنا بعض
الناس كاتب فنقول الحكم على البعض لا ينافى الحكم على الكل فان بعض
الناس حيوان كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلى يصدق معه الجزئى ولا
ينعكس ولذلك كان الجزئى اعم صدقا من الكلى وقد سبق الى بعض الاوهام
ان تخصيص البعض بالحكم يدل على كون الباقى بخلافه والا فلا فايدة للتخصيص
وذلك ظن لا يجب ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل

الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله [illegible] ان صيغة المحصورة الجزئية يدل
على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يتعرض للباقي ومع عدم احتماله
ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه [illegible] واما سالبة كقولنا ليس بعض
الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب فان نحواهما واحد وليس
يعمان في السلب [illegible] ليس بعض الناس بكاتب فهو صيغة مطابقة
للسلب الجزئي محتملة لان يصدق معها السلب الكلي [illegible] ليس كل انسان
بكاتب فهو صيغة للسلب عن الكل لا للسلب الكلي ولا للسلب الجزئي
اعني انه يدل على سلب الكتابة عن جميع الناس لا عن كل واحد منهم ولا عن
بعضهم [illegible] ان يصدق معه اما السلب الكلي او السلب الجزئي و
لا يمكن ان يخلو عنهما معا في نفس الامر لكنه اذا صدق السلب الكلي صدق
الجزئي من غير عكس فالجزئي صادق معه دايما دون الكلي فالحاصل ان
هذه الصيغة يستلزم السلب الجزئي قطعا ويحتمل معها السلب الكلي
كما كانت الصيغة الاولى من غير تفاوت وهذا معنى قوله فان نحواهما
واحد وليسا يعمان في السلب ونحوى الكلام هو ما يفهم عنه على سبيل
القطع سواء دل عليه بالوضع او بالعقل [illegible] واعلم انه وان كان
في لغة العرب قد يدل بالالف واللام على العموم فانه قد يدل به على تعيين
الطبيعة فهناك لا يكون موقع الالف واللام هو موقع كل الا ترى انك
تقول الانسان عام ونوع ولا تقول كل انسان عام ونوع وتقول الانسان
هو الضحاك ولا تقول كل انسان هو الضحاك وقد يدل به على جزئي جزئي
ذكره او عرف حاله فتقول الرجل وتعني به واحدا بعينه ويكون القضية

حينئذ مخصوصة واعلم ان اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل وبعض ٥٠
ولا واحد ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى مثل طرا واجمعين
ومثل هيچ بالفارسية في الكلي السالب [illegible] ان المعاني الاصلية
التي سميناها طبايع فانها من حيث هي ليست بكلية ولا جزئية ولا عامة
ولا خاصة ولا كثيرة ولا واحدة وانما يصير شيا من ذلك بانضياف
لاحق اليها يخصصها به فلا يخلو تلك الطبايع اما ان يحكم عليها من حيث
هي او يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم او تخصيصه او مع لاحق
يجعلها واحدا شخصيا معينا ويحصل من الاول قضية مهملة ومن
الثاني محصورة كلية او جزئية ومن الثالث مخصوصة [illegible]
يدل بالاشتراك على الاحوال الثلثه [illegible] ويسمى لام الاستغراق
فكما في قولنا الانسان حيوان اي كل انسان وهي محصورة كلية [illegible]
[illegible] الطبيعة فكما في قولنا الانسان عام ونوع او قولنا الانسان هو
الضحاك وهي مهملة [illegible] ويسمى لام العهد فكما في قولنا
قال الشيخ وهي مخصوصة وباقي الفصل ظاهر [illegible]
واعلم ان المهمل ليس يوجب التعميم لانه انما يذكر فيه طبيعة يصلح ان
يوخذ كلية ويصلح ان يوخذ جزئية فاخذها الساذج بلا قرينة لا
يوجب ان يجعلها كلية ولو كان ذلك يقتضي عليها بالكلية والعموم
لكانت طبيعة الانسان تقتضي ان يكون عامة فما كان الشخص الواحد
يكون انسانا لكنها لما كانت يصلح ان يوخذ كلية وهناك يصدق جزئية
ايضا فان المحمول على الكل محمول على البعض وكذلك المسلوب و

بفعلها ان يوخذ جزئية ففي الحالين يصح الحكم بها جزئيا فالمهملة في قوة
الجزئية وكون القضية جزئية الصدق تصريحا لا يمنع ان يكون مع ذلك
كلية الصدق فليس انا حكم على البعض بحكم وجب من ذلك ان يكون الباقي بخلافه
فالمهملة وان كان بصريحه في قوة الجزئي فلا مانع ان يصدق كليا الحكم في
المهملة على الطبيعة المجردة المذكورة وصيغة القضية لا يدل بالوضع على كلية
الحكم ولا على جزئيته بل يحتمل كل واحد منهما ولا يخلو في نفس الامر عن احدهما كما مر
في السلب عن الكل لكن الكلية منهما يستلزم الجزئية من غير عكس فالجزئية صادقة
في كل حال والكلية باقية على الاحتمال فاذن فحوى القضية الحكم على البعض
بالقطع كما كان في المحصورتين الجزئيتين وهذا هو السبب لكونها في قوة الجزئية
في قوتها لانها ليست يدل بالوضع على ذلك بل بالعقل
الذي حكم بان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم مطلقا فقد اضطر الى ان
حكم بان هذه الدلالة هي دلالة الالتزام والفاظ الكتاب ظاهرة
ان المهملة في قوة الجزئية وكانت الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم فاذن
القضايا المعتبرة هي المحصورات الاربع
والشرطيات ايضا قد يوجد فيها اهمال وحصر فانك اذا قلت
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت دايما اما ان يكون العدد
زوجا او يكون فردا فقد حصرت الحصر الكلي الموجب واذا قلت ليس البتة
اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او قلت ليس البتة اما ان يكون الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا فقد حصرت الحصر الكلي السالب
قد يكون اذا طلعت الشمس فالسما متغيمة او قلت قد يكون

اما ان يكون في الدار زيد واما ان يكون فيها عمرو فقد حصرت
الحصر الجزئي الموجب واذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالسما
مصحية او قلت ليس دايما اما ان يكون الحمى صفراوية واما دموية
فقد حصرت الحصر الجزئي السالب الشرطيات واهمالها
لا يتعلق بحال اجزائها في الحصر والاهمال بل بحال الاتصال والانفصال
فان الحكم بتعميم ثبوتهما او تخصيصه يقتضي الحصر والحكم المجرد من غير
بيان تعميم او تخصيص يقتضي الاهمال وتقييد الحكم بحال لا يقبل الشركة
يقتضي الخصوص ذلك على التفصيل فان نقول كلية الحكم
الايجابي في المتصلة اللزومية ليست بتكرر مرات الوضع بل بحصول
التالي عند وضع المقدم في جميع اوقات الوضع ولا بذلك وحده بل
وبتعميم الاحوال التي يمكن فرضها مع وضع المقدم قلنا كلما
كان زيد يكتب فيده يتحرك فلسنا نذهب فيه الى ان هذه القضية
انما يحصل في مرات غير معدودة بل نريد انها يحصل في جميع اوقات
كتابته عليها ايضا بل نريد مع ذلك ان كل حال يمكن ان
يفرض مع كونه كاتبا مثل كونه قايما او قاعدا او كون الشمس طالعة او كون
الحمار ناهقا او غير ذلك مما لا يتناهى فان حركة اليد حاصلة مع الكتابة
في جميع تلك الاحوال بشرط كون تلك الاحوال ممكنة مع وضع الكتابة
واذا كانت كليته هذا فجزئيته ان يكون في بعض الاحوال من غير تعرض
لدوامها ومثال ما يختص ببعض الاحوال قولنا قد يكون اذا كان هذا
حيوانا فهو انسان فان ذلك يلزم حال كونه ناطقا دون ساير
الاحوال والسالبة اعني لازمة السلب لا سالبة اللزوم على قياس

ذلك في البابين واما سالبة اللزوم فان لا يكون اللزوم الايجابي اما الكلي
او الجزئي صادقا بل الصادق اما ايجاب من غير لزوم او سلب بحسب ما
يقتضيه التقابل واما كلية الحكم الايجابي في الاتفاق فهو تعميم اوقات
صدق التالي مع صدق المقدم فقط بالاتفاق من غير استلزام المقدم التالي
وجزئيتها بخصوصها وكلية الحكم السلبي اعني اتفاق السلب لا سلب الاتفاق
هي ان لا يكون التالي صادقا مع المقدم في شي من الاوقات اتفاقا من غير
لزوم وجزئيته على قياسه وقس سلب الاتفاق على سلب اللزوم واما
الاهمال في جميع ذلك فترك التعميم والتخصيص والخصوص على قياسه
[illegible] ان وجود الحكم الكلي في الاتفاقيات متعذر واما كلية
الحكم الايجابي في المنفصلة فبوجود التعاند في جميع الاوقات والاحوال
وذلك انما يكون لكون اجزائها متعاندة بالذات وجزئيته بكون التعاند
في بعض الاوقات والاحوال كما يكون مثلا بين الزايد والناقص في حال لا
يكون للتساوي وجه دون ساير الاحوال واهماله على قياس ذلك [illegible]
سلب العناد فقد يقتضي اما سلب الاجزاء معا او كذبها معا او صدق
بعضها وكذب البعض من غير ان يقتضي صدق هذا كذب ذاك ولا كذب
ذلك صدق هذا فهذا ما يقتضيه النظر في صورها دون موادها
وصيغة كل واحد منها على ما ذكر في الكتاب اشارة الى تركيب الشر[illegible]
من الحمليات [illegible] ان يعلم ان الشرطيات كلها تنحل الى الحمليات
ولا تنحل في اول الامر الى اجزاء بسيطة واما الحمليات فانها هي التي
تنحل الى البسايط او ما في قوة البسايط اول انحلالها والحملية
اما ان يكون جزاها بسيطين كقولنا الانسان مشاء او في قوة البسيط

كقولنا الحيوان الناطق المائت مشاء او منتقل بنقل قدميه [illegible]
كان هذا في قوة البسيط لان المراد به شي واحد في ذاته او
معنى يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد قد ذكر ان المركبات من
المفردات هي الحمليات والمركبات بعد التركيب الاول من المركبات
هي الشرطيات يجب ان ينحل الشرطيات الى المركبات الاولى قبل انحلالها
الى المفردات واما الحمليات فانما ينحل الى المفردات لا غير والفاظ
الكتاب غنية عن الشرح اشارة الى [illegible] وربما كان
التركيب من حرف سلب مع غيره كمن يقول زيد هو غير بصير لما كانت
الدلالة اولا على الامور الثبوتية وبتوسطها على غير الثبوتية كان من الواجب
اذا قصدنا الدلالة على امور غير ثبوتية ان نورد الالفاظ الثبوتية و
نعدل بها بادوات السلب الى تلك الامور التي هي غير ثبوتية [illegible]
من حق تلك الامور ان يدل عليها بالفاظ مؤلفة كالاقوال فلنضف
اداة السلب الى تلك الاقوال كما مر في القضايا السالبة والموجبة
وان كان من حقها ان يدل عليها بالفاظ مفردة فلنركب اداة السلب
مع المفردات الثبوتية التي تقابلها كقولنا لا بصير او غير بصير بازاء البصير
في الاسماء وما صح ولا يصح بازاء صح ويصح في الافعال ويكون حكم تلك
المركبات حكم المفردات وهي التي تسمى معدولة ومقابلاتها الخالية عن
اداة السلب بازائها محصلة وبسيطة وربما اشتهر هذا القانون استعمل هذا
القانون استعمل هذا التركيب في غير الثبوتيات ايضا كاللااعمى ولا
زال على قياس الثبوتيات [illegible] ونعني بغير البصير لا الاعمى ومعنى
اعم منه لما كانت لبعض الاعدام المقابلة للملكات اسماء محصلة في

اللغات كالعمى والسكون دون بعض وكان للجميع فى الحاجة الى العبارة
عنها متساويه فاصطلح على اطلاق تلك الالفاظ اعنى المعدولة فى
الدلالة على الاعدام واجراها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار العقلى من
اطلاقها على ما يقابل المحصلة مطلقا وكان غير البصير يدل على الاعمى
عند الطايفة الاولى وعلى كل ما ليس ببصير اى شى كان عند الاخيرة
[illegible] بعض المنطقين هذا التنازع موضع بحث فى هذا العلم
[illegible] وبالجملة ان يجعل الغير مع البصير ونحوه كشى واحد ثم
تثبته او يسلبه فيكون الغير وبالجملة حرف السلب جزا من المحمول
فان اثبت المجموع كان اثباتا وان سلبه كان سلبا كما تقول زيد ليس
غير بصير [illegible] ان اللفظ المعدول لما كان بازاء اللفظ المفرد كان
حكمه كحكمه فى التركيب ولما كان ايجاب الشرطية وسلبها بحسب
ثبوت الاتصال او العناد ونفيها لا بحسب كون اجزائها موجبة او
سالبة فكذلك ههنا تكون القضيه ايجابيه اذا كانت حاكمة بثبوت
المحمول المعدول للموضوع وسلبية اذا كانت حاكمة بنفيه عنه [illegible]
ويجب ان تعلم ان حق كل قضية حملية ان يكون لها مع معنى المحمول
والموضوع معنى الاجتماع بينهما وهو ثالث معنييهما وانا نوآخى ان
يطابق اللفظ المعنى بعدده استحق هذا الثالث لفظا ثالثا يدل عليه
[illegible] ذلك فى لغات كما يحذف تارة فى لغة العرب اصلا
كقولنا زيد كاتب [illegible] ان يقال زيد هو كاتب وقد لا يمكن
حذفه فى بعض اللغات كما فى الفارسية الاصلية است فى
قولنا زيد دبير است وهذه اللفظة يسمى رابطة يشير الى تعيين

ما يرتبط به اجزاء القضيه بعضها ببعض فان الايجاب والسلب
تعلقان ثبوت الارتباط ونفيه ليتحقق من ذلك الفرق بين السلب
والعدول واعلم ان الرابطة فى المعنى اداة لان معناها انما يحصل
فى اجزاء القضية الا انها قد يعبر عنها تارة بصيغة اسم كما يقال زيد هو
كاتب وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجوديه كما يقال زيد يوجد
او يكون كاتبا ويحذف تارة فى بعض اللغات كما يقال زيد كاتب و
الكلمات قد يشتمل عليها ولذلك يرتبط لذاتها بغيرها كاملا ولا يحتاج
معها الى رابطة اخرى كما فى قولنا قال زيد [illegible] الاسماء المشتقة
عنها اذا وقعت موقعها [illegible] الخالية عنها اما بالطبع او بالحذف
ثنائيه والمشتملة عليها مغايرة للموضوع والمحمول ثلاثية [illegible] الشارح
اعترض على الشيخ بان قال الكاتب يقتضى الارتباط بغيره لذاته اذ هو من
الاسماء المشتقه فقوله وحقه ان يقال زيد هو كاتب ليس بصحيح بل انما
يصح ذلك فى الاسماء الجامدة وحدها [illegible] فى هذا الاعتراض
لان الفعل انما يرتبط لذاته بفاعله دون ما عداه والفاعل لا يتقدم
الفعل فى العربيه فهو لا يرتبط لذاته باسم يتقدمه فى حال من الاحوال
كالمبتدا وغيره فاذن يحتاج فى ان يرتبط بالمبتدا مثلا الى تعلق به الى
رابطة اخرى غير التى يشتمل عليها نفسه وكيف لا وهو يقع هنا موقع
اسم جامد فلو كان بدل قوله زيد كاتب زيد يكتب مثلا حتى يكون المحمول
هو الفعل نفسه لكان ايضا من حقه ان يقال زيد هو يكتب لان اسناد
يكتب الى زيد المقدم عليه ليس اسناد الفعل الى فاعله الذى يرتبط
لذاته به بل هو اسناد الخبر الى المبتدا والفعل ههنا مع فاعله بمنزلة

خبر مفرد مربوط على مبتدا برابطة غير ما ارتبط به الفعل بفاعله قوله
فاذا ادخل حرف السلب على الرابطة فقيل مثلا زيد ليس هو بصير فقد
دخل النفي على الايجاب فرفعه وسلبه واذا ادخلت الرابطة على حرف
السلب جعلته جزا من المحمول فكانت القضية ايجابا مثل قولك زيد هو
غير بصير وربما تضاعف في مثل قولك زيد ليس هو غير بصير فكانت الاولى
داخلة على الرابطة للسلب والثانية داخلة عليها الرابطة جاعلة
اياها جزا من المحمول والقضية التي محمولها هكذا يسمى معدولة ومتغيرة
وغير محصلة اقول ان الرابطة اذا تعينت سهل الفرق بين السالبة والمعدولة
لان اداة السلب اذا تقدمت اقتضت رفع الربط فصارت القضية
سالبة وان تاخرت جعلها الربط جزا من المحمول فصارت معدولة
وان تضاعفت وتخلل الربط بينهما صارت سالبة معدولة وامّا في
الثنائية فالفرق بينهما اما بالنية او بالاصلاح ان وقع على تمايز الاداتين
كما يقال في اختصاص ليس بالسلب وغير بالعدول قوله يسمى معدولة
وبعضهم يسمون هذه القضية معدولية منسوبة الى المعدول
الذي هو المفرد ... وقد يعتبر ذلك في جانب الموضوع ايضا وذلك
كقولنا غير البصير اعمى الا ان القضية المعدولة اذا اطلقت فهم عنها معدولة
المحمول وهذه انما تقيد بالموضوع وقد نقل البحث في هذا الصنف لعدم
التباسه بالسالبة بخلاف الاول قوله فاما ان المعدول يدل على
العدم المقابل للملكة او على غيره حتى يكون غير بصير انما يدل على الاعمى فقط
او على كل فاقد للبصر من الحيوان ولو طبعا او ما هو اعم من ذلك فليس
بيانه على المنطقي بل على اللغوي بحسب لغة لغة قد ذكرنا الخلاف في ان

المعدول كغير البصير يطلق على عدم الملكة كالاعمى او على ما ليس ببصير اي
شيء كان وكان في اطلاق اعدام الملكات على معانيها ايضا خلاف
بعد الاتفاق على تفسير العدم بعدم شيء في موضوع من شانه ان يتصف
بذلك الشيء فذهب بعضهم الى ان الموضوع المذكور هو موضوع شخصي
والاعمى لا يطلق الا على من كان من شانه ان يكون بصيرا من اشخاص
الحيوانات وبعضهم الى انه موضوع نوعي او جنسي والاعمى يطلق مع
ذلك على الاكمه الذي ليس من شان شخصه ان يكون بصيرا
لكن من شان نوعه ذلك وعلى فاقد البصر من الحيوانات طبعا
كالعقرب والخلد اللذين ليس من شان نوعهما ان يكونا بصيرين
لكن من شان جنسهما ذلك فالذين يحملون المعدول على عدم
الملكة يطلقونه على احد هذه المعاني واما الذين يحملونه على ما
يقابل المحصل يطلقونه عليها وعلى ما هو اعم منها كالجمادات مثلا
وبالجملة على ما ليس ببصير مطلقا ... من ان هذا البحث لا يتعلق
بالمنطق بل هو بحث لغوي يمكن ان يختلف بحسب اللغات والاصطلاحات
قوله وانما يلزم المنطقي ان يضع اين حرف السلب اذا تاخر عن الرابطة
او كان مربوطا بها كيف كان فان القضية اثبات صادقة كانت
او كاذبة فان الاثبات لا يمكن الا على ثابت متمثل في وجود او وهم
فيثبت عليه الحكم بحسب ثباته ... فيصح ايضا من غير الثابت
كان كونه غير ثابت واجبا او غير واجب ... بيان ما يلزم المنطقي في
هذا الموضع وهو بيان الفرق بين العدول والسلب بحسب اللفظ
وبحسب المعنى اما بحسب اللفظ فتقدم الربط على السلب وتاخره عنه

كامر وقد افاد بقوله اوكان مربوطا بها كيف كان ان الاعتبار
في العدول انما هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع سواء
تاخر الحرف عن الرابطة كما في لغة العرب او تقدم عليها في لغة
الفرس في مثل قولهم زيد نابيناست واما بحسب المعنى فان
موضوع الموجبة معدولة كانت او محصلة يجب ان يكون شيئا
ثابتا عند من يحكم بالايجاب عليه وموضوع السالبة لا يجب
ان يكون كذلك وذلك لان غير الثابت لا يصح ان تثبت له شئ ويصح
ان ينفى عنه كزيد المعدوم فانه لا يصح ان يقال انه حي ويصح ان يقال
ليس بحي لانه ليس بموجود فلا يكون حيا وذلك الثبوت لا يجب
ان يكون خارجيا فقط او ذهنيا فقط كما مر بل يكون ثبوتيا عاما محتملا
لجميع اقسام الثبوت غير خاص بشئ منها واما موضوع السالبة فيجوز
ان يكون ثبوتيا ويجوز ان يكون عدميا سواء كان ممكن الثبوت او
ممتنعه [illegible] اعم تناولا للموضوع من الموجبة ولاجل ذلك
يكون السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة اذا تشاركا في الاجزاء
وكذلك السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة والاعتراضات
التي اوردها الفاضل الشارح على ذلك لما لم يكن قادحة في هذا
البيان بل كانت معارضات وحججا مبنية على اصول غير متقررة
وكان الاشتغال بها مما يؤدي الى الاطناب ولا يقتضي مزيد فايدة
اعرضنا عنها اشارة الى القضايا الشرطية اعلم ان المتصلات
والمنفصلات من الشرطيات قد يكون مؤلفة من حمليات و
من شرطيات ومن خلط لما كانت الشرطيات مؤلفة من قضايا

لا من مفردات وكانت القضايا ثلثة حملية ومتصلة ومنفصلة
والواقعة منها في كل شرطية ثنتان فيتالف كل شرطية متصلة كانت
او منفصلة بشرط ان يكون المنفصلة ايضا ذات جزئين انما يمكن ان
يقع على ستة اوجه ثلاثة متشابهة الاجزاء وهي التي يكون مؤلفة
من حمليتين او متصلتين او منفصلتين وثلثة مختلفة الاجزاء و
هي التي يكون من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او متصلة و
منفصلة وكل واحد من الثلثة الاخيرة يقع في المتصلة وحدها على
وجهين متعاكسين في الترتيب لاختلاف حال جزئيها بالطبع فيكون
لتاليف المتصلة تسعة اوجه ولتاليف المنفصلة ستة اوجه
امثلة المتصلات فهي من حمليتين كقولنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن متصلتين كقولنا ان كان اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فكان اذا كان النهار معدوما فالشمس
غاربة ومن منفصلتين كقولنا ان كان العدد اما زوجا واما
فردا فعدد الكواكب اما زوج واما فرد ومن حملية ومتصلة
كقولنا ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ومن عكسهما كعكس قولنا ذلك ومن حملية ومنفصلة
كقولنا ان كان الشئ ذا عدد فهو اما زوج واما فرد ومن عكسهما
كعكسه ومن متصلة ومنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فكان اما الشمس طالعة واما النهار معدوم
ومن عكسهما كعكسه امثلة المنفصلات وهي من حمليتين

كقولنا العدد اما زوج واما فرد ومن متصلتين كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود ومن منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد اما
زوجا واما فردا واما ان يكون اما زوجا واما منقسما بمتساويين و
من حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس علة النهار واما ان
يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ومن حملية ومنفصلة
كقولنا اما ان يكون الشيء واحدا واما ان يكون ذا عدد اما زوج واما
فرد ومن متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون اذا كان العدد فردا
فهو زوج واما ان يكون العدد اما فردا واما زوجا وهذه الامثلة
مهملات موجبة مولفه من امثالها وقد يكون شخصيات و
محصورات موجبات وسوالب يتالف بعضها من بعضها وتكثر
وجوه التاليف [illegible] الشرطيات مولفة بعد التاليف الاول
فهي يكون مولفة اما تاليفا ثانيا اي من حمليات او ثالثا اي من شرطيات
مولفة من حمليات او رابعا اي من شرطيات مولفة من شرطيات
مولفة من حمليات وهلم جرا الى ما لا نهاية له قوله فانك اذا قلت
ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فقد ركبت متصلة من
متصلة ومنفصلة [illegible] اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة
فالليل معدوم فقد ركبت المنفصله من متصلتين واذا قلت

قلت ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد فقد ركبت
المتصله من حملية ومنفصلة وعليك ان تعد من نفسك ساير
الاقسام اقتصر الشيخ من التاليفات التسعة والستة على ايراد
امثلة ثلثة اولها متصلة مهملة من متصلتين كلية ومنفصلة مهملة
كلها موجبات وثانيها منفصلة مهملة موجبة من متصلتين مهملتين
احديهما موجبة والاخرى سالبة وثالثها متصلة مهملة من حملية
شخصية ومنفصلة مهملة كلها موجبات [illegible] زعم
ان تالي المثال الاول وهو ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا يجب ان يكون
منفصلة مولفة من الشيء ولازم نقيضه وهي يكون مانعة الخلو
لان الشيء لو ارتفع مع ارتفاع لازم نقيضه الذي يرتفع معه نقيضه
لارتفع النقيضان معا وهو محال ولا يكون مانعة للجمع ان كان لازم
النقيض اعم من النقيض ويكون مانعة له ان كان مساويا وانما
يجب ان يكون تالي المثال الاول هذه المنفصلة دون غيرها لان
المقدم فيه يقتضي استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والحال لا يخلو
من طلوع الشمس ولا طلوعها فاذن لا يخلو من لا طلوع الشمس ووجود
النهار اللازم لطلوعها [illegible] بين المقدم ونقيضه الذي هو
انفصال حقيقي يستلزم الترديد بين نقيض المقدم ولازم عينه الذي
هو الانفصال المذكور [illegible] والمنفصلة التي اوردها الشيخ مولفه
من الشيء وملزوم نقيضه لانها مولفة من طلوع الشمس ولا وجود النهار
وليس لا وجود النهار لازما للاطلوع الشمس لان رفع التالي لا يلزم رفع

المقدم بل الامر بالعكس فاذن هو سهو واورده الشيخ نظرا الى المادة
فان المقدم والتالي في المثال مساويان ويصدق الانفصال من اي
جزئيه اتفق مع نقيض الآخر فهذا ما اورده الفاضل الشارح عليه و
يمكن ان يعارض بان هذا التالي يجب ان يكون منفصلة مؤلفة
من الشيء ونقيض لازمه على ما اورده الشيخ وانما يجب ان يكون التالي
المذكور هذه المنفصلة لان المقدم نقيض استلزام طلوع الشمس لوجود
النهار ويمتنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها فاذن يمتنع اجتماع
طلوعها مع لا وجود النهار المستلزم للاطلوعها فالترديد بين المقدم
ونقيضه الذي هو انفصال حقيقي استلزم الترديد بين المقدم و
مستلزم نقيضه الذي هو الانفصال المذكور والتي اوردها الشارح مؤلفة
من الشيء ولازم نقيضه وهما ممكنا الاجتماع فاذن هو سهو واورده
الشارح نظرا الى المادة والحاصل من هذا التطويل انه اضاف الى مقدم
المتصلة الاولى منفصلة تتبعها ويتبع منفصلة حقيقية مؤلفة
من مقدم ذلك المقدم ونقيضه وعورض باضافة منفصلة
اليه تتبعها ويتبع ايضا المنفصلة الحقيقية المذكورة فهو اعني
الشارح رجح الاولى على الاخيرة من غير رجحان والتحقيق في ذلك
ان المتصلة اللزومية يلزمها منفصلة مانعة الجمع دون الخلو
من عين المقدم ونقيض التالي وهي التي اوردها الشيخ ومنفصلة
مانعة الخلو دون الجمع من نقيض المقدم وعين التالي وهي التي
اوردها الفاضل الشارح ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب
الصورة يتبين ذلك اذا جعل اللازم في المثال اعم من الملزوم كحركة

اليد للكتابة ولا حرج على الشيخ في ايراد احد اللازمين دون الآخر
والمثال الثاني قوله اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالليل معدوم ويوجد في
كثير من النسخ فاما ان يكون ايضا وهو من سهو الناسخين قوله و
المنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد فيها تاما انه لا يخلو الامر
من احد الاقسام البتة بل يوجد واحد منها فقط وهذه هي التي يمنع
الجمع والخلو ويحدث من القسمة الى الشيء ونقيضه فان النقيضين هما
اللذان لا يجتمعان لذاتيهما ولا يرتفعان ولكن ربما يورد بدل احد
المتناقضين او كليهما مساو يبلغ الدلالة فيختفي المناقضة فيهما
كما يقال العدد اما زوج واما فرد قوله وربما كان الانفصال الى
جزئين وربما كان الى اكثر وربما كان غير داخل في الحصر اما ما
ينفصل الى جزئين فقد مر ذكره و اما ما ينفصل الى اكثر فهو بان يورد
بدل الاجزاء ما ينفصل الاجزاء اليه من اجزاء الاجزاء كقولنا كل عدد
اما تام واما زايد واما ناقص وهو منشعب من قولها اما انه تام
واما غير تام وغير التام اما زايد واما ناقص وكذلك اذا انفصل ساير
الاجزاء الى اجزاء اخر وبلغ الاقسام ما بلغت ويكون مع ذلك حاصرة
مانعة الجمع والخلو ويكون اصل الانشعاب في الكل من القسمة الى النقيضين
قال الفاضل الشارح واعلم ان الذي يكون اجزاء الانفصال فيه
اربعة او خمسة ومع ذلك يكون محصورا فهو غير موجود وانا
اقول ليس لهذا عندي وجه فان الاشكال محصورة في
اربعة والكليات في خمسة ولعل النسخة التي وقعت الى من

شرحه سقيمة وليستكشف من ساير النسخ واما ما كان غير داخل
في الحصر فكقولنا المضلعات المسطحة اما مثلث او مربع او مخمس
وكذلك الى ما لا يتناهى قوله ومنها غير حقيقية مثل التي يراد فيها
باما معنى منع الجمع فقط دون منع الخلو عن الاقسام مثل قولك
في جواب من يقول ان هذا الشيء حيوان شجر انه اما ان يكون حيوانا
واما ان يكون شجرا وكذلك جميع ما يشبهه ومنها ما يراد فيها
باما معنى منع الخلو عن الاقسام وان كان يجوز اجتماعها فهو جميع
ما يكون تحليله يؤدي الى حذف جزء من الانفصال الحقيقي و
ايراد لازمه بدله اذا لم يكن مساويا له مثل قولهم اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يغرق اي واما ان لا يكون في البحر ويلزمه
ان لا يغرق فاما المثال الاول فقد كان المورد فيه ما انما يمكن
مع النقيض ليس ما يلزم النقيض وكان يمنع الجمع ولا يمنع الخلو و
هذا يمنع الخلو ولا يمنع الجمع اذا حذف احد قسمي الانفصال الحقيقي
واورد بدله ما لا يساويه بل يكون اما اخص منه او اعم حدثت
منفصلة غير حقيقية مانعة الجمع وحده او الخلو وحده اما الاول فلان
الشيء لو اجتمع مع ما هو اخص من نقيضه لزم منه اجتماع النقيضين
فان ما هو اخص من النقيض يستلزم النقيض ولما احتمل ان يصدق
نقيضه ولا يصدق معه ما هو اخص منه احتمل ان يرتفعا معا واما
الثاني فلان الشيء لو ارتفع مع ما هو اعم من نقيضه لزم منه ارتفاع
النقيضين فان النقيض ايضا يرتفع بارتفاع ما هو اعم منه ولما
احتمل ان يصدق ما هو اعم من نقيضه ولا يصدق معه النقيض

احتمل ان يجتمعا معا ومثال الاول ان يقول هذا الشيء اما حيوان او
ليس بحيوان والشجر اخص من اللاحيوان فيورده بدله او نقول هذا
الشيء اما شجر او ليس بشجر والحيوان اخص من اللاشجر فيورد بدله
يحصل منهما قولنا هذا الشيء اما حيوان واما شجر مانعة الجمع دون
الخلو لانه لا يكون شيء واحد حيوانا وشجرا معا ويمكن ان يكون غيرهما
كالجبل وحينئذ يكون قد اوردنا بدل النقيض ما يمكن معه ويستلزمه
لا ما يجب معه ويلزمه لان الخاص يمكن ان يكون مع العام ويستلزمه
ولا يجب ان يكون معه او يلزمه ومثال الثاني ان نقول زيد اما
في البحر او ليس فيه ولم يغرق اعم من قولنا ليس في البحر فيورده بدله
او نقول زيد اما غرق او لم يغرق وفي البحر اعم من قولنا غرق فيورده
بدله يحصل منهما قولنا زيد اما في البحر واما لم يغرق مانعة الخلو دون الجمع
لانه لا يكون ليس في البحر وقد غرق ويمكن ان يكون في البحر ولم يغرق و
حينئذ يكون قد اوردنا ما يلزم النقيض ويجب معه فان العام يلزم
الخاص ويجب معه واعلم ان استعمال الحقيقي اكثر من ان يحصى
واما الآخران فقد يستعملان في جواب من يقول هذا الشيء شجر حجر
معا وذلك بان يرد عليه قوله اما بترديد الصدق فيهما فيقال
هو اما حجر او شجر اي اما هذا صادق او ذاك واما بترديد الكذب فيهما
فيقال اما ان لا يكون شجرا واما ان لا يكون حجرا اي اما هذا كاذب او
ذاك ويكون الاول بانفراده مانعة الجمع والثاني مانعة الخلو ويحصل
من كل واحد منهما اجتماع الوصفين في ذلك الشيء ويضاف الى ما
سلمه ذلك القائل من امتناع خلوه عنهما فيجتمع من ذلك معنى منفصلة

حقيقيه واعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات قد تركب من موجبتين
في اللفظ كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهذا الشئ اما شجر واما حجر و
هذا الموجود اما دايم الوجود واما ممكن الوجود ومن سالبتين كقولنا
العدد اما ليس بزوج واما ليس بفرد وهذا الموجود اما ليس بدايم الوجود
واما ليس بممكن الوجود وهذا الشئ اما ان لا يكون شجرا واما ان لا يكون حجرا
ومن موجبة وسالبة كقولنا العدد اما ينقسم بمتساويين او لا ينقسم
وهذا اما انسان او ليس بحيوان وهو اما حيوان او ليس بانسان فهذا
من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فالحقيقية لا بد من ان يتألف
عن موجبة وسالبة لا غير لما مر ومانعة الجمع يمكن ان يأتلف منهما
ويمكن ان يأتلف من موجبتين وذلك ظاهر ولا يمكن ان يأتلف
من سالبتين لان الموجبة الحقيقية لا يستلزمها سالبة حقيقيه
ومانعة الخلو يمكن ان يأتلف منهما ويمكن ان يأتلف من سالبتين
لان السالبة يمكن ان يكون لازمة للموجبة ولا يمكن ان يأتلف
من موجبتين لاشتمالها على ما يشتمل عليه الحقيقية وزيادة قوله
وقد يكون لغير الحقيقي اصناف اخر وفيما ذكرناه ههنا كفاية يريد
به المواضع التي يستعمل فيها حروف العناد ولا يراد منع الجمع او الخلو
مثاله بقولك رايت اما زيدا واما عمرا واحين يشك في رويتهما وبقولك
العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس اي غالب احواله هذان
الفعلان وهذا مما يتعلق باللغة قوله ويجب عليك ان تجري
امر المتصل في الحصر والاهمال والتناقض والعكس مجرى الحمليات
على ان يكون المقدم كالموضوع والتالي كالمحمول هذا بيان كلي لما يتعلق

بالمتصلات وهو بالاحالة على الحمليات فان حكمهما في جميع ذلك
واحد وقد عرفت الحصر والاهمال من ذلك وسيجئ بيان التناقض و
العكس في موضعه انشاء الله تعالى وفي بعض النسخ امر المتصل و
المنفصل وامر المنفصل ذي الجزئين يجري مجرى الحمليات في جميع
ذلك الا العكس فان العكس لا يتعلق به لعدم امتياز اجزائه بالطبع
اشارة الى هيئات يلحق القضايا ويجعل لها احكاما خاصة
في الحصر وغيره الادوات هي التي يلحق الهيئات بالقضايا الا
ان المنطقي لما كان نظره بالقصد الاول في المعاني اشار الى الهيئات
دون الادوات قوله انه قد يراد في الحمليات لفظه فيقال
انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون بعض الناس كاتبا فيتبع
ذلك زيادة في المعنى لم يكن مقتضاه قبل هذه الزيادة
بمجرد الحمل لان هذه الزيادة يجعل الحمل مساويا او خاصا بالموضوع
وكذلك قد يقول ان الانسان هو الضحاك بالالف واللام في لغة
العرب فدل على ان المحمول مساو للموضوع وكذلك يقول
ليس انما يكون الانسان حيوانا او نقول ليس الانسان هو
الضحاك ويدل على سلب الدلالة الاولى في الايجابين المحمول